وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2026

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الميدان: علوم اقتصادية والتسييروعلوم تجارية

شعبة: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي ومالي

المذكرة موسومة بـ:

أثر الإئتمان البنكي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1990-2024

من إعداد الطالبة:
جدعون سوسن

تحت إشراف الأستاذة:
د/ بن الصغير فاطمة الزهرة

أعضاء لجنة المناقشة المتكونة من الأساتذة:

إسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	جامعة الانتساب	الصفة
بوطورة فاطمة الزهرة	أستاذ محاضر -ب-	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة	رئيسا
بن صغير فاطمة الزهرة	أستاذ محاضر -أ-	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة	مشرفا ومقررا
عادل طلبة	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025 - 2026

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالى: ﴿وَلَئِن شَكَرْتمْ لَأَزِيدَنَّكمْ﴾

نشكر الله تعالى ونحمده حمداً كثيراً مباركاً فيه على هذه النعمة الطيبة والنافعة، نعمة العلم والبصيرة.

فاطمة الزهراء بن "أما بعد، يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذة المشرفة على تفضلها بالإشراف على هذه المذكرة، وعلى كل الجهود التي بذلتها معي، وما **الصغير"** قدمته لي من توجيهات ونصائح قيّمة طوال فترة إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة **قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، وإلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل

سوسن.

الإهداء

إلى من علّمني أن طريق النجاح لا يهدي بل ينتزع بالإصرار،

إلى من كان سندي في الصعاب ودعمي في كل خطوة،

إلى من غرس في داخلي حب العلم والاجتهاد،

إلى والديّ العزيزين حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى من شاركوني فرحتي وتعبت معهم في هذا المشوار،

إلى إخوتي وأفراد عائلتي وكل من ساندني دون انتظار مقابل.

إلى كل من علّمني حرفاً أو قدّم لي نصيحة أو دعماً من قريب أو بعيد،

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع، راجية من الله أن يجعله علماً نافعاً

وخطوة نحو مستقبل أفضل.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الائتمان البنكي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2024، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مؤشراً للنمو الاقتصادي، وكل من الائتمان البنكي الموجه للقطاع الخاص، الكتلة النقدية، الاستثمار، معدل التضخم والانفتاح التجاري باعتبارها متغيرات مفسرة تؤثر على النشاط الاقتصادي.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالائتمان البنكي والنمو الاقتصادي، إضافة إلى عرض أهم النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بينهما. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم الاعتماد على المنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وذلك لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجلين القصير والطويل.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام مجموعة من الاختبارات القياسية، أهمها اختبارات الجذر الوحدة (ADF) و (PP) للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين (Bounds Test) للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية، واختبار الحدود والقيام بالاختبارات التشخيصية واختبارات الاستقرار الهيكلي (ECM) المتغيرات، إضافة إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الائتمان البنكي والنمو الاقتصادي في الجزائر، كما أظهرت النتائج وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للائتمان البنكي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، مما يؤكد أهمية القطاع المصرفي في دعم الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو.

الكلمات المفتاحية: الائتمان البنكي، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار، التضخم، الانفتاح التجاري، الجزائر، نموذج ARDL.

Abstract

This study aims to analyze and measure the impact of bank credit on economic growth in Algeria during the period 1990–2024, by examining the relationship between Gross Domestic Product (GDP) as an indicator of economic growth, and a set of explanatory variables including bank credit directed to the private sector, money supply, investment, inflation rate, and trade openness, as macroeconomic variables affecting economic activity.

The study adopted the descriptive-analytical approach in the theoretical part to address the concepts related to bank credit and economic growth, in addition to presenting the main economic theories and previous studies that examined the relationship between them. In the empirical part, the study relied on the econometric approach using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to analyze the relationship between the study variables in both the short and long run.

To achieve the objectives of the study, several econometric tests were used, mainly the unit root tests (ADF and PP) to verify the stationarity of the time series, the Bounds Test to detect the existence of a cointegration relationship among variables, in addition to estimating the Error Correction Model (ECM) and conducting diagnostic and structural stability tests.

The study concluded that there is a long-run equilibrium relationship between bank credit and economic growth in Algeria. The results also showed that bank credit has a statistically significant effect on economic growth in both the short and long run, which confirms the important role of the banking sector in supporting investment, stimulating economic activity, and achieving economic growth.

Keywords: Bank Credit, Economic Growth, Gross Domestic Product, Investment, Inflation, Trade Openness, ARDL Model, Algeria.

الفهـــرس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الإهداء 2

المقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للإئتمان البنكي والنمو الإقتصادي

تمهيد 6

المبحث الأول: ماهية الائتمان البنكي..... 7

المطلب الأول: مفهوم الائتمان البنكي واهميته 7

المطلب الثاني: انواع الائتمان البنكي وشروط منحه 10

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي..... 16

المطلب الاول: مفهوم النمو الاقتصادي واهميته.....16

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي.....19

المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي.....20

المبحث الثالث: الدراسات السابقة 24

المطلب الأول: دراسات بالعربية.....24

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.....26

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة.....29

ملخص الفصل الأول: 36

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الإئتمان البنكي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2024

تمهيد 38

المبحث الاول: الإطار المنهجي للدراسة 39

المطلب الاول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية 39

المطلب الثاني: منهجية تقدير مقاربة الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع ARDL:.....44

المبحث الثاني: النموذج القياسي..... 50

المطلب الاول: صياغة النموذج القياسي 50

المطلب الثاني: الخصائص الإحصائية لبيانات النموذج: 51

المبحث الثالث: تقدير النموذج الرياضي 53

المطلب الاول: اختبار الاستقرارية:.....53

المطلب الثاني: تشخيص النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة 62

الخاتمة 66

قائمة المصادر والمراجع..... 70

قائمة الجداول

الجدول رقم 1: مقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية 29
الجدول رقم 2: مقارنة بين الدراسات الأجنبية والدراسة الحالية 31
الجدول رقم 3: معلومات على البيانات المستخدمة في عملية التقدير : 51
الجدول رقم 4: الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة 52
الجدول رقم 5: جدول الاستقرار 54
الجدول رقم 6: نتائج اختبار الحدود :**(bounds test)**.....56
الجدول رقم 7: معاملات تقدير **ARDL** في الأمد القصير 57
الجدول رقم 8: نتائج تقدير نموذج **ARDL** الطويل.....59
الجدول رقم 9: نتائج اختبارات فحص النموذج.....62

قائمة الأشكال

الشكل رقم 1: خطوات منهجية الدراسة القياسية 49
الشكل رقم 2: قيم معايير المعلومات عند مختلف النماذج.....55
الشكل رقم 3: نتائج اختبار **CUSUM**.....63
الشكل رقم 4: نتائج اختبار CUSUMQS.....63

المقدمة

المقدمة

يعدّ النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى مختلف الدول إلى تحقيقها، لما له من دور أساسي في تحسين المستوى المعيشي للأفراد ورفع مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. كما يعتبر من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مدى تطور الاقتصاد الوطني وقدرته على تحقيق التنمية المستدامة، من خلال زيادة الإنتاج، خلق فرص العمل، وتحسين مستوى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والبنية التحتية.

ولتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، تحتاج الدول إلى توفير مصادر تمويل فعالة قادرة على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج، ويأتي الائتمان البنكي في مقدمة هذه المصادر باعتباره أداة تمويلية أساسية تساهم في تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية. إذ يعمل الائتمان البنكي على توفير السيولة اللازمة للمؤسسات والأفراد، مما يسمح بتمويل المشاريع الاستثمارية وتوسيع النشاطات الاقتصادية، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي.

وقد حظيت العلاقة بين الائتمان البنكي والنمو الاقتصادي باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية، حيث أكدت العديد من الدراسات والنظريات الاقتصادية على وجود علاقة إيجابية بين تطور النشاط الائتماني وتحقيق النمو الاقتصادي، من خلال الدور الذي تلعبه البنوك في الوساطة المالية وتخصيص الموارد المالية بكفاءة. في المقابل، ترى بعض الاتجاهات الاقتصادية أن النمو الاقتصادي بدوره يساهم في زيادة الطلب على التمويل البنكي والخدمات المصرفية، مما يؤدي إلى تطور القطاع المصرفي واتساع نشاطه.

وباعتبار الجزائر من الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على القطاع المصرفي في تمويل الاقتصاد، فقد شهد نظامها البنكي عدة إصلاحات اقتصادية ومالية بهدف تعزيز كفاءة البنوك وتطوير نشاط الائتمان البنكي بما يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية. غير أن القطاع البنكي لا يزال يواجه عدة تحديات تتعلق بفعالية توجيه الائتمان، وهيمنة البنوك العمومية، وضعف تمويل بعض القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي يثير التساؤل حول مدى مساهمة الائتمان البنكي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الائتمان البنكي على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال الاعتماد على دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، قصد تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة في الأجلين القصير والطويل. وتأسيسا على ما تقدم، وانطلاقا من مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

الإشكالية الرئيسية:

ما هو أثر الائتمان البنكي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2024؟

التساؤلات الفرعية:

- هل يؤثر الائتمان البنكي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؟
- هل يساهم الائتمان البنكي في تحفيز الاستثمار والإنتاج؟

1. الفرضية الرئيسة

يؤثر الائتمان البنكي تأثيرًا ذا دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل.

الفرضيات الفرعية

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للائتمان البنكي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

يساهم الائتمان البنكي في تحفيز الاستثمار وزيادة الإنتاج.

يؤثر تطور الائتمان البنكي إيجابيًا على النشاط الاقتصادي في الجزائر

2. دوافع اختيار الموضوع:

الحداثة والأهمية: طول الفترة الزمنية (35سنة) يسمح برصد دقيق للتحولات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري.

التوجه الحالي: سعي الدولة الجزائرية (خاصة في السنوات الأخيرة 2020–2024) إلى تفعيل دور البنوك في دعم المؤسسات الناشئة والإنتاج المحلي.

الجانب المنهجي: الرغبة في استخدام أدوات القياس الاقتصادي الحديثة لاختبار علاقة التأثير والتأثر بين المتغيرات.

3. أهداف الدراسة:

تحليل تطور السياسة الائتمانية في الجزائر عبر مختلف المحطات التاريخية (1990–2024).

قياس أثر التسهيلات الائتمانية على المتغيرات الكلية (GDP).

تقديم مقترحات لصناع القرار حول كيفية تعظيم دور البنوك في دعم النمو المستدام.

4. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (الجهاز المصرفي الجزائري).

الحدود الزمانية: تمتد الدراسة من سنة 1990 (بداية الإصلاحات المصرفية الكبرى) إلى غاية سنة 2024 (لإدراج أحدث البيانات المتاحة).

5. المنهج المستخدم:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الجوانب النظرية وتطور المؤشرات، بالإضافة إلى المنهج القياسي (باستخدام سلاسل زمنية ونماذج مثل ARDL أو غيرها) لتقدير العلاقة بين الائتمان والنمو خلال الفترة المذكورة.

الفصل الأول: الإطار النظري للإئتمان البنكي والنمو الإقتصادي

تمهيد

يعد الائتمان البنكي من أهم الآليات التمويلية التي تعتمد عليها الاقتصادات الحديثة في دعم النشاط الاقتصادي، باعتباره وسيلة لتعبئة المدخرات وتحويلها إلى موارد مالية توجه نحو الاستثمار والإنتاج، بما يساهم في توسيع القدرات الإنتاجية وتحقيق معدلات نمو أعلى، وفي المقابل، يمثل النمو الاقتصادي هدفا استراتيجيا تسعى إليه الدول لما له من انعكاسات مباشرة على تحسين مستوى المعيشة، خلق فرص العمل، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومن هذا المنطلق، فإن فهم العلاقة بين الائتمان البنكي والنمو الاقتصادي يعد ضرورة علمية لتفسير كيفية انتقال أثر التمويل البنكي إلى مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، خاصة في الدول النامية التي تواجه تحديات تمويل التنمية وتوجيه الموارد بكفاءة.

وتزداد أهمية هذا الموضوع في الحالة الجزائرية بالنظر إلى الدور المحوري الذي يلعبه الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد، إلى جانب خصوصية بنية النمو الاقتصادي وتأثره بعوامل داخلية وخارجية متعددة، مما يجعل دراسة العلاقة بين الائتمان والنمو مجالا خصبا للتحليل والتفسير، وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري ومنهجي متكامل يمكن من فهم طبيعة الائتمان البنكي ومحدداته، واستيعاب مفهوم النمو الاقتصادي ومقوماته، ثم تحليل كيفية تفاعل الائتمان البنكي مع النمو الاقتصادي في الجزائر اعتمادا على ما قدمته الأدبيات والدراسات السابقة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية هي:

- **المبحث الأول: ماهية الائتمان البنكي**
- **المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي**
- **المبحث الثالث: الدراسات السابقة**

المبحث الأول: ماهية الائتمان البنكي

المطلب الأول: مفهوم الائتمان البنكي واهميته

أولا: تعريف الائتمان البنكي

الائتمان البنكي هو تعهد من البنك بوضع مبلغ مالي تحت تصرف العميل لمدة محددة، مقابل التزام العميل برد المبلغ في آجال متفق عليها مع دفع فوائد وعمولات حسب شروط العقد[1].

وهوه أيضا عملية تمويلية يقوم البنك بموجبها بتقديم أموال أو تسهيلات للزبون اعتمادا على الثقة في قدرته على السداد، ويكون ذلك مقابل ضمانات وتكلفة تمثل سعر الفائدة ومصاريف أخرى[2].

ويعد أيضا منح البنك لعميله حق الحصول على تمويل سواء في شكل قرض مباشر أو تسهيلات (مثل السحب على المكشوف)، ويبنى على عنصر الثقة مع وجود التزام قانوني بالسداد خلال مدة معينة [3].

كما يعرف الائتمان البنكي أيضا بأنه تخصيص موارد مالية من طرف البنك لفائدة الأفراد أو المؤسسات، بهدف تمويل نشاط اقتصادي أو استهلاكي، على أساس عقد يحدد مبلغ التمويل ومدته وضماناته وتكلفته، بما يضمن استرجاع الأموال وتحقيق عائد للبنك[4].

أما من الناحية القانونية فالائتمان البنكي هو عملية قرض يقوم بها البنك تتمثل في وضع أموال تحت تصرف شخص (طبيعي أو معنوي) مقابل التزامه بردها وفق شروط محددة (المدة، التكلفة، الضمانات)، وهي من العمليات المصرفية التي تمارسها البنوك قانونا[5].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن الائتمان البنكي هو كل تمويل أو تسهيل مالي يقدمه البنك للأفراد أو المؤسسات (قرض مباشر أو تسهيلات ائتمانية)، يقوم على الثقة والقدرة على السداد، ويخضع لشروط

---

[1]– عبد المجيد قدي، **إدارة البنوك التجارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص: 112

[2]– طارق عبد العال حماد، **إدارة الائتمان المصرفي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018، ص: 37

[3]– سعيد شلبي، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص: 156

[4]– محمد الصيرفي، **الإدارة المصرفية: إدارة البنوك وتطبيقاتها**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2017، ص: 91

[5]– المادة 71 من القانون رقم: 23–09، المؤرخ في: 21 يونيو 2023، **يتضمن القانون النقدي والمصرفي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 43، المؤرخة في: 27 يونيو 2023، المعدل بموجب قانون رقم: 25–17، المؤرخ في 14 ديسمبر 2025، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 88، المؤرخة في: 31 ديسمبر 2025

محددة أهمها الأجل، سعر الفائدة، الضمانات، وطريقة التسديد، بهدف تمكين المستفيد من تمويل حاجاته الاقتصادية، وفي نفس الوقت تحقيق الربحية والأمان المالي للبنك.

ثانيا: أهداف الائتمان البنكي

❖ **توظيف الموارد المالية وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار:** من خلال تحويل المدخرات المجمعة (الودائع) إلى تمويلات منتجة، أي تخصيص الموارد نحو مشاريع واستثمارات أو تمويل نشاطات قائمة، بما يضمن تدوير المال داخل الاقتصاد بدل بقائه مجمدا، ويحسن كفاءة الوساطة المالية.

❖**تحقيق الربحية وتعظيم العائد للبنك:** يعد الائتمان البنكي من أهم مصادر دخل البنك لأنه يولد فوائد وعائدات إضافة إلى عمولات مرتبطة بفتح الاعتمادات، الضمانات، تسيير القروض... وبذلك يساهم في رفع هامش الربح وتحسين مؤشرات الأداء (العائد على الأصول وحقوق الملكية) بشرط التحكم في المخاطر وتكلفة الأموال[1].

❖**تمويل النشاط الاقتصادي للمؤسسات (رأس المال العامل والاستثمار):** من خلال تمويل الاحتياجات قصيرة الأجل (المخزون، الأجور، الموردون، الدورة التشغيلية)، وطويلة الأجل (اقتناء تجهيزات، توسعة، تحديث تكنولوجي) وبالتالي يضم استمرارية الإنتاج، رفع الطاقة التشغيلية، وتحسين التنافسية[2].

❖**تلبية حاجات الأفراد وتحسين الرفاه الاقتصادي:** يشمل ذلك تمويل السكن (القرض العقاري)، التجهيزات، التعليم، أو تمويل استهلاكي مضبوط، بما يساعد الأسر على تسوية الإنفاق عبر الزمن وتحقيق حاجات لا يمكن تمويلها من الدخل الجاري وحده، مع ضرورة مراعاة القدرة على السداد لتجنب التعثر.

❖**تحقيق سيولة ومرونة في المعاملات وتسهيل المبادلات:** لا يعني الائتمان البنكي دائما "قرضا نقديا مباشرا" بل يمتد إلى تسهيلات مثل السحب على المكشوف والتسهيلات قصيرة الأجل وخصم الأوراق التجارية ...وهي أدوات تمنح المتعاملين مرونة وتقلل تعطل المبادلات، بما يدعم دوران النشاط الاقتصادي[3].

---

[1]– محمد الصيرفي، المرجع السابق، ص: 93

[2]– عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص: 116

[3]– عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص: 116

❖**إدارة المخاطر وتحقيق الأمان المصرفي عبر الائتمان "المدروس"**: من الأهداف الجوهرية للائتمان ليس "المنح" فقط، بل المنح الآمن: أي بناء محفظة ائتمانية متوازنة من حيث القطاعات، الآجال، الضمانات، الجدارة الائتمانية... بما يقلل مخاطر التعثر ويحمي أموال المودعين واستقرار البنك[1].

ثالثا: خصائص الائتمان البنكي

❖**الثقة كأساس قانوني واقتصادي للائتمان:** الائتمان البنكي يقوم جوهريا على "الثقة" في قدرة العميل على الوفاء (سداد أصل الدين وتكلفته) في المستقبل، ولذلك تبنى قرارات المنح على معلومات وبيانات وتحليل مخاطر يهدف إلى تحويل "الثقة" من مفهوم معنوي إلى ثقة مدعمة بالأدلة والضمانات[2].

❖**الأجل (الزمن) وربط التمويل بدورة النشاط:** الائتمان البنكي مرتبط دائما بزمن: قصير أو متوسط أو طويل، ويكيف الأجل وفق طبيعة الحاجة: رأس مال عامل ودورة تشغيل = غالبا قصير الأجل، واستثمار وتجهيزات = متوسط أو طويل الأجل، فاختيار الأجل الصحيح يخفض مخاطر السيولة والتعثر، ويجعل التمويل "مناسبا" لوتيرة توليد التدفقات النقدية لدى العميل.

❖**المخاطرة وعدم اليقين:** الائتمان البنكي يتضمن احتمال عدم السداد (تعثر أو تأخر أو إفلاس)، لذلك تعد المخاطر جزءا ملازما له، ويصبح دور البنك هو تحويل المخاطرة من عشوائية إلى مخاطرة مدارة عبر التحليل الائتماني، الضمانات، المتابعة، والتنويع[3].

❖**الضمانات كآلية لتقليص الخسائر عند التعثر:** الضمانات (عينية أو شخصية أو تعهدات أو رهن...) ليست بديلا عن الجدارة الائتمانية، لكنها تقلل خسارة البنك عند وقوع المخاطر. عمليا تستخدم الضمانات مع التحليل المالي والتشغيلي للعميل، لا بدلا عنه[4].

---

[1]– طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك، مخاطر الائتمان والاستثمارات**، الدار الجامعية، القاهرة، 2007، ص: 36

[2]– طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، إدارة الائتمان المصرفي، ص: 39

[3]– طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك، مخاطر الائتمان والاستثمارات، المرجع السابق، ص: 39

[4]– طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، إدارة الائتمان المصرفي، ص: 32

❖ **التنوع في الأشكال (قرض مباشر وتعهدات غير مباشرة):** من خصائص الائتمان البنكي أنه لا يقتصر على تسليم نقد، بل قد يكون: قرض نقدي مباشر، أو التزاما بالتوقيع (ضمان أو كفالة أو اعتماد...)، أي ائتمان "غير مباشر" يخلق التزاما محتملا على البنك[1].

رابعا: أهمية الائتمان البنكي

❖**أهمية الائتمان للبنك (الربحية واستدامة النشاط):** الائتمان يمثل أحد أهم مصادر دخل البنوك (فوائد وعمولات) ويساهم في تعويض كلفة الموارد وتغطية المصاريف وتحقيق العائد، لكن بشرط ضبط جودة المحفظة الائتمانية حتى لا تتحول الربحية إلى خسائر عبر التعثر[2].

❖**أهمية الائتمان للمؤسسات (تمويل الاستثمار ورأس المال العامل):** يوفر الائتمان للمؤسسة السيولة اللازمة لتسيير نشاطها اليومي (مخزون أو أجور أو موردون) وتمويل توسعاتها (معدات وتكنولوجيا)، ما ينعكس على رفع الإنتاجية والتنافسية وتحقيق النمو على مستوى المؤسسة والقطاع[3].

❖**أهمية الائتمان للأفراد (تحسين الرفاه وتسوية الإنفاق عبر الزمن):** يسمح الائتمان للأسر بتمويل سكن أو حاجات كبرى عبر توزيع عبء الدفع زمنيا، بدل انتظار تراكم المدخرات لسنوات، مع ضرورة مراعاة القدرة على السداد حتى لا يتحول التمويل إلى عبء مفرط[4].

❖**أهمية الائتمان للاقتصاد الكلي (تنشيط الاستثمار والإنتاج والتشغيل):** عندما يوجه الائتمان إلى قطاعات منتجة، يرتفع الاستثمار ويزيد الإنتاج وتتحسن فرص العمل، كما تتحسن قدرة الاقتصاد على توليد قيمة مضافة ونمو مستدام[5].

المطلب الثاني: انواع الائتمان البنكي وشروط منحه

أولا: انواع الائتمان البنكي

1/ أنواع الائتمان البنكي حسب مدة الاستحقاق (الأجل)

---

[1]– المادة 70 من القانون رقم: 23–09، المتضمن القانون النقدي والمصرفي، المعدل والمتمم

[2]– محمد الصيرفي، المرجع السابق، ص: 88

[3]– عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص: 122

[4]– سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص: 58

[5]– عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص: 125

1-1/ الائتمان قصير الأجل: هو الائتمان الذي يمنح لمدة قصيرة غالبا بهدف تغطية الاحتياجات اليومية أو الموسمية للمؤسسة، مثل شراء المواد الأولية، تمويل المخزون، دفع الأجور، تسديد الموردين، وتمويل الدورة التشغيلية، ويتميز بسرعة الدوران وقابلية التجديد في بعض الحالات[1].

1-2/ الائتمان متوسط الأجل: يمنح لمدة متوسطة ويخصص عادة لتمويل عمليات توسعة أو تجديد أو اقتناء تجهيزات إنتاجية متوسطة القيمة، ويعد حلا وسطا بين التمويل القصير الذي لا يناسب الاستثمار، والطويل الذي يفرض التزامات كبيرة على المؤسسة[2].

1-3/ الائتمان طويل الأجل: هو الائتمان الذي يمتد لفترة طويلة ويستخدم غالبا لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، مثل إنشاء وحدات إنتاج، شراء أصول ثابتة ثقيلة، أو تمويل العقار، ويتميز بارتفاع المخاطر نسبيا لأنه مرتبط بتوقعات مستقبلية طويلة (أسعار، طلب، استقرار اقتصادي) [3]

2/ أنواع الائتمان البنكي حسب الطبيعة: مباشر وغير مباشر

2-1/ الائتمان المباشر: هو تمويل يمنح فيه البنك مبلغا ماليا فعليا للعميل أو يضعه تحت تصرفه، فيظهر الأثر مباشرة في حساب العميل، مثل القروض النقدية والتسهيلات والسحب على المكشوف[4].

2-2/ الائتمان غير المباشر (الائتمان بالتوقيع): هو الائتمان الذي لا يسلم فيه البنك أموالا مباشرة للعميل، وإنما يقدم تعهدا أو ضمانا لصالحه تجاه طرف ثالث، مثل الكفالات البنكية والضمانات والاعتمادات المستندية، ويصبح البنك ملزما بالدفع إذا أخل العميل بالتزامه.

3/ أنواع الائتمان البنكي حسب الغرض من التمويل

3-1/ ائتمان الاستغلال (تشغيلي): هو التمويل المخصص لتغطية الحاجات المرتبطة بالنشاط الجاري للمؤسسة (الدورة التشغيلية)، مثل شراء المخزون وتمويل الإنتاج إلى حين بيع المنتجات وتحصيل الإيرادات، ويعد من أكثر أنواع الائتمان انتشارا في المؤسسات الإنتاجية والتجارية[5].

---

[1]- عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص: 114

[2]- سعيد شلبي، المرجع السابق، ص: 167

[3]- طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، إدارة الائتمان المصرفي، ص: 41

[4]- عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص: 113

[5]- سعيد شلبي، المرجع السابق، ص: 166

3-2/ ائتمان الاستثمار: هو التمويل الذي يمنح بهدف تكوين أو زيادة الأصول الثابتة للمؤسسة مثل الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج، ويكون غالبا متوسطا أو طويل الأجل، ويسدد من عوائد الاستثمار نفسه وليس من النشاط اليومي فقط.

3-3/ الائتمان الاستهلاكي للأفراد: هو التمويل الذي يمنح للأفراد لتغطية حاجات استهلاكية (اقتناء سلع وخدمات)، ويعتمد في الأساس على دخل المقترض وقدرته على السداد، ويخضع غالبا لشروط دقيقة لتجنب الإفراط في المديونية[1].

3-4/ الائتمان العقاري: هو التمويل الموجه لشراء أو بناء أو ترميم عقار، ويتميز بطول مدته غالبا وارتباطه بضمانات عينية (الرهن)، كما يتطلب دراسة دقيقة للدخل والاستقرار المهني للمقترض[2].

4/ أنواع الائتمان البنكي حسب الضمانات المقدمة

4-1/ ائتمان بضمانات عينية: يغطى بضمان مادي ملموس مثل رهن عقار أو معدات أو مخزون، ويعتبر أكثر أمانا للبنك لأنه يتيح له استرجاع حقوقه في حالة عدم السداد عبر بيع الضمان أو تسييله[3].

4-2/ ائتمان بضمانات شخصية: هو التمويل الذي يعتمد على التزام شخص ثالث بالسداد في حالة تعثر المقترض (كفالة)، ويستخدم غالبا عندما تكون الضمانات العينية غير متوفرة أو غير كافية[4].

4-3/ ائتمان بدون ضمانات قوية (اعتمادا على الجدارة): يمنح البنك هذا النوع بناء على السمعة المالية والقدرة العالية على السداد، وتاريخ التعامل الجيد، ويكون عادة لعملاء كبار أو مؤسسات ذات مركز مالي قوي، لكنه يظل خاضعا للتقييم والمتابعة[5].

5/ أنواع الائتمان البنكي حسب أسلوب السداد

5-1/ ائتمان يسدد دفعة واحدة (في نهاية المدة): يستخدم في القروض قصيرة الأجل، حيث يسدد العميل أصل الدين مرة واحدة في نهاية الفترة مع الفوائد، ويكون مناسبا عندما تكون الإيرادات متوقعة في تاريخ محدد[6].

---

[1]- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، المرجع السابق، ص: 39

[2]- عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص: 116

[3]- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك، مخاطر الائتمان والاستثمارات، المرجع السابق، ص: 61

[4]- طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، إدارة الائتمان المصرفي، ص: 43

[5]- محمد الصيرفي، المرجع السابق، ص: 107

[6]- عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص: 131

5-2/ ائتمان يسدد على أقساط دورية: يكون السداد شهريا أو فصليا حسب الاتفاق، ويستخدم عادة في التمويلات الاستثمارية أو العقارية، ويتميز بتخفيف الضغط المالي على المقترض وتحقيق انتظام في تحصيل البنك[1].

ثانيا: شروط منح الائتمان البنكي

1/ أن يكون منح الائتمان صادرا عن جهة مخولة قانونا (بنك أو مؤسسة مالية معتمدة): من أهم شروط منح الائتمان البنكي في الجزائر أن يكون المانح جهة تملك الصفة القانونية لممارسة النشاط البنكي، أي بنك أو مؤسسة مالية مرخص لها وفق القانون، لأن منح القروض يدخل ضمن العمليات المصرفية التي لا يجوز لأي جهة ممارستها خارج الإطار المرخص.

2/ أن تكون العملية "عملية قرض" قانونيا (وليست معاملة خارج الإطار البنكي): أي أن يكون هناك تمويل أو التزام مالي أو تعهد بالتوقيع أو وضع أموال تحت تصرف الغير مقابل عوض، وهذا هو الإطار القانوني الذي يميز الائتمان البنكي عن غيره من المعاملات[2].

3/ وجود عقد أو التزام قانوني واضح بين البنك والعميل: منح الائتمان البنكي لا يتم بشكل شفهي أو عشوائي، بل يجب أن يقوم على أساس علاقة قانونية منظمة تحدد فيها حقوق والتزامات الطرفين (المبلغ، الأجل، التكلفة، طريقة التسديد)، لأن القرض البنكي يترتب عليه التزام مالي على العميل والتزام مقابل على البنك، ولا يمكن إثباته أو متابعته دون إطار تعاقدي واضح[3].

4/ أن يكون الائتمان ممنوحا "مقابل عوض" (ليس مجانا): القانون الجزائري عند تعريفه لعملية القرض يربطها بكونها تتم لقاء عوض، أي أن منح الائتمان البنكي يكون مقابل تكلفة (فوائد أو عمولات أو مصاريف)، وهذا شرط قانوني يميز الائتمان البنكي عن القروض الحسنة أو المساعدات المالية المجانية[4].

5/ احترام البنك لقواعد السلامة والاحتياط في منح القروض (الحماية من المخاطر): القانون الأحدث يؤطر نشاط البنوك ضمن مبدأ السلامة المصرفية، بحيث لا يكون منح الائتمان عشوائيا أو دون دراسة، لأن

---

[1]- طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، إدارة الائتمان المصرفي، ص: 44

[2]- المادة 70 من القانون رقم: 23-09، المتضمن القانون النقدي والمصرفي، المعدل والمتمم

[3]- المادة 70 من القانون رقم: 23-09، المتضمن القانون النقدي والمصرفي، المعدل والمتمم

[4]- المادة 71 من القانون رقم: 23-09، المتضمن القانون النقدي والمصرفي، المعدل والمتمم

القروض تمس أموال المودعين واستقرار النظام المالي، لذلك يرتبط منح الائتمان بوجوب احترام القواعد التي تضمن سلامة العمليات المصرفية[1].

6/ أن يكون الائتمان ضمن النشاطات التي يسمح بها القانون للبنوك: البنك لا يمنح الائتمان خارج نطاق ما يسمح به القانون ضمن العمليات المصرفية، أي أن القروض والتسهيلات تدخل ضمن العمليات المحددة قانونا، وبالتالي شرط المنح هو أن يكون التمويل منسجما مع طبيعة العمليات التي يحق للبنك القيام بها[2].

7/ أن يكون المستفيد شخصا طبيعيا أو معنويا يمكن التعامل معه قانونا: منطق منح الائتمان قانونيا يقوم على وجود طرف "مستفيد" يمكن أن يتحمل التزاما قانونيا بالسداد، أي شخص طبيعي أو معنوي، لأن القرض يولد حقوقا والتزامات مالية لا تفرض إلا على من يملك أهلية التعامل[3].

8/ خضوع منح الائتمان لرقابة وإطار تنظيمي من السلطات النقدية الجزائرية: منح الائتمان في الجزائر لا يتم بمعزل عن الرقابة، بل يخضع لإطار تنظيمي ورقابي ضمن النظام البنكي، وهو ما يضمن حماية النظام المالي من الانحرافات مثل الإفراط في التمويل أو التوسع غير المدروس[4].

المطلب الثالث: محددات عرض وطلب الائتمان

أولا: محددات عرض الائتمان (من جانب البنوك)

1/ السيولة وتوفر الموارد (ودائع وكلفة تمويل): كلما توفرت الموارد وانخفضت كلفتها زادت قابلية البنك للتوسع في العرض الائتماني، والعكس صحيح (شح السيولة = تشدد في المنح) [5]

2/ كلفة الأموال وسعر الفائدة وإشارات السياسة النقدية: ارتفاع سعر الفائدة أو تشدد السياسة النقدية عادة يقلل شهية البنوك للتمويل عالي المخاطر ويرفع شروط المنح، بينما التيسير يزيد العرض لكن بشروط إدارة المخاطر [6].

---

[1]– المادة 73 من القانون رقم: 23-09، المتضمن القانون النقدي والمصرفي، المعدل والمتمم

[2]– المادة 67 من القانون رقم: 23-09، المتضمن القانون النقدي والمصرفي، المعدل والمتمم

[3]– المادة 70 من القانون رقم: 23-09، المتضمن القانون النقدي والمصرفي، المعدل والمتمم

[4]– المادة 62 من القانون رقم: 23-09، المتضمن القانون النقدي والمصرفي، المعدل والمتمم

[5]– سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، المرجع السابق، ص: 51

[6]– سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، المرجع السابق، ص: 43

3/ إدارة المخاطر وجودة المحفظة الائتمانية: إذا ارتفعت القروض المتعثرة أو زادت المخصصات، تميل البنوك لتقييد العرض (تشديد الشروط، رفع التسعير، تقليص الآجال) لحماية السلامة المالية[1].

4/ الإطار القانوني والتنظيمي الاحترازي: القواعد القانونية والتنظيمية (تعريف عمليات القرض، الالتزامات التعاقدية، متطلبات الملاءة/الرقابة... بحسب النصوص السارية) تؤثر على التوسع أو التقييد في العرض الائتماني[2]

ثانيا: محددات طلب الائتمان (من جانب الأفراد والمؤسسات)

1/ مستوى النشاط الاقتصادي وفرص الربح: كلما زادت فرص الاستثمار والطلب على السلع والخدمات زادت حاجة المؤسسات للتمويل (معدات ومخزون وتوسع)، وبالتالي يرتفع طلب الائتمان[3].

2/ سعر الفائدة والتكلفة الإجمالية للتمويل: عندما ترتفع تكلفة التمويل يتراجع الطلب (خاصة على المشاريع ذات هامش ربح ضعيف)، وعندما تنخفض التكلفة قد يزيد الطلب بشرط ثقة المستثمرين في السوق[4].

3/ القدرة على تقديم الضمانات والشفافية المحاسبية: المؤسسات التي تملك ضمانات وبيانات مالية منتظمة وواضحة تكون أكثر قابلية لطلب الائتمان (لأن احتمال قبولها أعلى وتكلفتها أقل)، بينما ضعف الشفافية يضعف الطلب الفعلي (حتى إن وجدت حاجة) [5]

4/ التوقعات والثقة في المستقبل: ارتفاع عدم اليقين (ركود أو تقلبات) يجعل المؤسسات تؤجل الاستثمار وبالتالي ينخفض الطلب على الائتمان، والعكس عند الاستقرار والتوقعات الإيجابية[6].

---

[1]– طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك، مخاطر الائتمان والاستثمارات، المرجع السابق، ص: 62

[2]– من القانون رقم: 23–09، المتضمن القانون النقدي والمصرفي، المعدل والمتمم

[3]– عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص: 132

[4]– سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، المرجع السابق، ص: 46

[5]– محمد الصيرفي، المرجع السابق، ص: 102

[6]– طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، إدارة الائتمان المصرفي، ص: 53

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

المطلب الاول: مفهوم النمو الاقتصادي واهميته

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد وما يترتب عنها من ارتفاع في إنتاج السلع والخدمات عبر الزمن، ويقاس عادة بمؤشرات كمية مثل نمو الناتج الحقيقي وما يرتبط به من تحسن في مستوى المعيشة[1].

وهو أيضا تحقيق زيادة في الناتج الحقيقي (أو الدخل الحقيقي) خلال فترة زمنية محددة بما يعكس توسع النشاط الاقتصادي، ويرتبط عمليا بتحسن مؤشرات الإنتاج والدخل وفرص التشغيل[2].

ويقصد أيضا بالنمو الاقتصادي الارتفاع في مستوى الإنتاج الحقيقي للاقتصاد (أو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي) على المدى الزمني، وهو نتيجة لتفاعل عوامل مثل تراكم رأس المال، تطور التكنولوجيا، وتحسن الكفاءة والإنتاجية[3].

كما يعرف أيضا بأنه زيادة قابلة للقياس في حجم النشاط الاقتصادي الكلي تترجم إلى ارتفاع الناتج الحقيقي والدخل الحقيقي خلال مدة معينة، ويستدل عليه بمؤشرات إجمالية أبرزها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[4].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة والقابلة للقياس في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد (أو في نصيب الفرد منه) خلال فترة زمنية محددة، بما يعكس توسع القدرة الإنتاجية وتحسن الإنتاجية، ويقاس عمليا عبر معدل نمو الناتج الحقيقي مع مراعاة استبعاد أثر التضخم عند القياس.

ثانيا: أهداف النمو الاقتصادي

---

[1]– واين نافزيجر، **التنمية الاقتصادية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2018، ص: 19

[2]– هاشمي الطيب، **مدخل الى التنمية الريفية والمجتمع الريفي: مفاهيم، نظريات، سياسات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2021، ص: 67

[3]– محسن حسن المعموري، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019، ص: 42

[4]– الطاهر قانة، **علم الاقتصاد لطلبة العلوم الاقتصادية**، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2019، ص: 71

❖**رفع مستوى المعيشة (زيادة الدخل الحقيقي للفرد):** يستهدف النمو الاقتصادي أساسا لرفع متوسط الدخل الحقيقي وتحسين القدرة الشرائية عبر توسيع إنتاج السلع والخدمات، بما ينعكس على الاستهلاك، السكن، الصحة والتعليم، أي الانتقال من "تحسن رقمي في الناتج" إلى "تحسن محسوس في رفاه الأفراد" عندما يتجسد في نصيب الفرد الحقيقي من الناتج[1].

❖**خلق فرص العمل وخفض البطالة:** يعد النمو هدفا ملازما للتشغيل: فارتفاع الإنتاج يدفع المؤسسات إلى التوسع لتلبية الطلب، ما يرفع الطلب على اليد العاملة تدريجيا، وبالتالي تخفيف البطالة ورفع الدخول.

❖**توسيع الطاقة الإنتاجية وتحسين القدرة على الاستثمار (تكوين رأس المال):** من أهداف النمو رفع معدلات الادخار والاستثمار وتحديث التجهيزات والبنى الاقتصادية لأن "الزيادة المستمرة في الإنتاج" لا تستقيم دون توسيع القدرات الإنتاجية على المدى الطويل، وإلا تحول الأمر إلى توسع مؤقت لا يبنى عليه[2].

❖**زيادة موارد الدولة وتمويل الخدمات العمومية:** عندما يتحسن الناتج ويتوسع النشاط الاقتصادي ترتفع الحصيلة الجبائية والقدرة التمويلية للدولة، ما يسمح بتمويل خدمات عمومية أوسع (صحة وتعليم ونقل) واستثمارات هيكلية. لذلك غالبا تصاغ البرامج الاقتصادية بأفق "نمو مستدام" يرفع القاعدة الجبائية ويخفف الضغط المالي[3].

❖**دعم الاستقرار الاقتصادي وتقليص آثار الأزمات:** تستهدف سياسات الإنعاش أو التوسع الاقتصادي الخروج من الركود وتحريك النشاط عبر أدوات مالية أو نقدية، بما يخفف تذبذب الدورة الاقتصادية ويقلل كلفة الأزمات على الإنتاج والتشغيل[4].

ثالثا: خصاص النمو الاقتصادي

❖**ظاهرة كمية قابلة للقياس:** النمو يعالج كمؤشر كمي يرتبط بزيادة الإنتاج أو الناتج خلال زمن محدد، ويقاس عادة بتغير الناتج الحقيقي (ومنه نصيب الفرد الحقيقي عند تقييم الرفاه) [1]

---

[1]– مسعودي زكرياء، عزي خليفة، **أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجARDL دراسة قياسية للفترة (1980–2017)**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد: 04، العدد: 01، مارس 2020، ص: 118–119

[2]– محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، المجلد: 2، العدد: 10، 2012، ص: 148–149

[3]– مسعودي زكرياء، عزي خليفة، المرجع السابق، ص: 119

[4]– محمد مسعي، المرجع السابق، ص: 148–149

❖**طابع استمراري طويل الأجل (وليس توسعا ظرفيا):** من خصائص النمو أنه "زيادة مطردة أو مستمرة" في إنتاج بلد ما على فترة طويلة، وهو ما يميزه عن التوسع الذي قد يكون ارتفاعا قصير الأجل في الإنتاج دون دلالة على مسار طويل المدى.

❖**يرتبط بالطاقة الإنتاجية والقدرة على الاستجابة للطلب:** كي يكون النمو قابلا للتحقق والاستمرار، يلزم أن تتوفر مرونة إنتاجية وقدرة على زيادة الإنتاج (خصوصا عبر الاستثمار)، وإلا انعكس الطلب الإضافي على الواردات أو على الأسعار بدلا من رفع الإنتاج الحقيقي[2].

❖**لا يضمن وحده العدالة التوزيعية:** النمو يصف "زيادة في حجم الإنتاج" لكنه لا يحكم تلقائيا على كيفية توزيع ثمار هذا الإنتاج بين الفئات والجهات، فقد يرتفع الناتج دون تحسن متكافئ في الدخول أو دون انخفاض واضح للفقر إذا غابت آليات التوزيع والسياسات الاجتماعية المصاحبة.

رابعا: أهمية النمو الاقتصادي

❖**تحسين الرفاه الاجتماعي ورفع جودة الحياة:** أهمية النمو تظهر في كونه المدخل الأوسع لتحسين المعيشة عبر زيادة الدخل وفرص الاستهلاك والخدمات، وهو ما يجعل "تحقيق نمو مقبول من سنة لأخرى" هدفا دائما للدول النامية والمتقدمة[3].

❖**تقوية سوق العمل وتقليل الهشاشة الاجتماعية:** كلما ارتفع الإنتاج الحقيقي وتوسعت الأنشطة، تحسن الطلب على العمل وتراجعت حدة البطالة (مع اختلاف قوة الأثر حسب بنية الاقتصاد)، ما يحد من الهشاشة ويرفع الاستقرار الاجتماعي.

❖**رفع قدرة الدولة على تمويل التنمية والاستثمار العمومي:** النمو يرفع "القدرة التمويلية" عبر توسيع الوعاء الاقتصادي، وهو ما يساعد الدولة على تنفيذ برامج عمومية (بنى تحتية أو سكن أو تجهيزات) ويعطيها هامشا أكبر لمواجهة الصدمات مع التنبيه أن الفعالية تتوقف على ترشيد الموارد وحسن التوجيه.

❖**دعم الاستقرار الكلي وتخفيف آثار الركود:** أهمية النمو تتجلى كذلك في كونه محورا تبنى حوله أهداف أخرى للسياسات الاقتصادية، وأن سياسات الإنعاش تصمم لتحريك النشاط وامتصاص البطالة عبر دعم الطلب والعرض بما يعيد الاقتصاد لمسار أقرب إلى التشغيل الكامل للقدرات[4].

---

[1]– مسعودي زكرياء، عزي خليفة، المرجع السابق، ص: 118–119

[2]– محمد مسعي، المرجع السابق، ص: 149–150

[3]– مسعودي زكرياء، عزي خليفة، المرجع السابق، ص: 118

[4]– محمد مسعي، المرجع السابق، ص: 148–149

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

1/ تراكم رأس المال المادي (الاستثمار وتكوين رأس المال الثابت): يعد الاستثمار في رأس المال المادي (الآلات، المعدات، البنية الإنتاجية) من المحددات الجوهرية للنمو لأنه يرفع الطاقة الإنتاجية ويزيد الإنتاج الممكن، فكل توسع في تكوين رأس المال الثابت يمكن المؤسسات من إنتاج كمية أكبر وبكلفة أقل نسبيا، كما يسمح بنقل التكنولوجيا عبر اقتناء معدات أحدث، وفي الاقتصادات التي تعتمد على قطاع واحد، يصبح نوع الاستثمار (منتج أو غير منتج) أهم من حجمه: إذ قد ترتفع الاستثمارات دون نمو قوي إذا كانت موجهة لقطاعات ضعيفة المردودية أو غير مولدة للقيمة المضافة[1].

❖**عنصر العمل (حجم اليد العاملة وجودتها وإنتاجيتها):** العمل يحدد النمو من زاويتين: كمية (عدد العاملين ومعدل المشاركة) ونوعية (المهارات والانضباط والإنتاجية)، زيادة العمالة قد ترفع الناتج، لكن أثرها يصبح محدودا إذا لم ترافقها زيادة في رأس المال والتكنولوجيا، لأن الزيادة العددية وحدها قد تؤدي إلى بطالة مقنعة أو إنتاجية ضعيفة، لذلك ينظر عادة إلى "إنتاجية العمل" كقناة مفصلية: أي مقدار ما ينتجه العامل الواحد، وهو ما يرتبط بالتكوين والتنظيم والتكنولوجيا[2].

3/ رأس المال البشري (التعليم، الصحة، المهارات): رأس المال البشري يرفع النمو عبر: تحسين مهارات العامل وبالتالي رفع إنتاجية العمل،و تسهيل امتصاص التكنولوجيا وتطبيقها، وتقليل الهدر في الموارد البشرية ورفع كفاءة تخصيص الموارد، كما أن الاستثمار في التعليم والصحة يعد استثمارا طويل الأجل: آثاره ليست فورية دائما، لكنه يخلق قاعدة إنتاجية أكثر صلابة ويقلل هشاشة النمو أمام الصدمات[3].

❖**التقدم التكنولوجي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP):** حتى مع ثبات رأس المال والعمل، يمكن للنمو أن يتحقق عبر ارتفاع الإنتاجية الكلية (TFP)، وهي تعبر عن: تحسين التنظيم، الابتكار، جودة الإدارة، كفاءة الأسواق، تقليل الهدر، وتبني التكنولوجيا، هذا المحدد يفسر لماذا قد تتفوق دول في النمو رغم موارد محدودة: لأنها تحسن "طريقة استخدام" الموارد، ويعد هذا المحدد محوريا في تفسير النمو المستدام مقارنة بالنمو القائم فقط على توسيع الإنفاق أو الاعتماد على الريع.

---

[1]– عتو الشارف، أجري خيرة، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1970–2011**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد: 5، العدد: 8، جانفي 2015، ص: 142

[2]– عتو الشارف، أجري خيرة، المرجع السابق، ص: 143

[3]– إيمان محمد إبراهيم علي، **دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة بعض الدول العربية**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد: 22، العدد: 1، جانفي 2021، ص: 37–38

❖**الانفتاح التجاري (التجارة الخارجية ودرجة الاندماج في السوق الدولية):** الانفتاح التجاري قد يدعم النمو عبر: توسيع الأسواق، تحفيز المنافسة، نقل التكنولوجيا، وتوفير مدخلات إنتاج أرخص وأفضل، لكنه قد يضعف النمو إذا كان الاقتصاد يعتمد على واردات استهلاكية أكثر من مدخلات إنتاج، أو إذا كانت الصادرات غير متنوعة (سلعة واحدة)، هنا يصبح الانفتاح عاملا "مزدوج الأثر" يتوقف على هيكل التجارة وليس على "مؤشر الانفتاح" وحده[1].

❖**تطور القطاع المالي (الوساطة المالية، تعبئة الادخار، تخصيص الموارد):** القطاع المالي يؤثر في النمو لأنه: يجمع المدخرات ويوجهها للاستثمار، ويقلل تكاليف التمويل والمعلومات، ويحسن تخصيص الموارد نحو المشاريع الأكثر إنتاجية[2].

❖**الاستقرار الاقتصادي الكلي (خاصة التضخم):** الاستقرار الكلي محدد "محرك أو معطل" للنمو: فارتفاع التضخم وعدم اليقين السعري يقلل فعالية قرارات الاستثمار والاستهلاك، ويرفع المخاطر ويضعف التخطيط طويل الأجل، ومع ذلك، قد تختلف النتائج قياسيا حسب طبيعة الاقتصاد ومصدر التضخم (طلب أو عرض أو مستورد) ومدى اعتماد النمو على الريع[3].

❖**الإنفاق العام (وخاصة الإنفاق المنتج):** الإنفاق العام قد يدعم النمو عندما يوجه نحو: البنية التحتية، التعليم، الصحة، البحث، وتحسين مناخ الأعمال، لأنه يرفع إنتاجية القطاع الخاص ويقلل تكاليفه، لكنه قد يضعف النمو إذا كان إنفاقا جاريا غير منتج يفاقم العجز دون رفع الطاقة الإنتاجية، لذلك يفصل عادة بين إنفاق "منتج" يخلق قيمة مضافة مستقبلية، وإنفاق "استهلاكي" أثره مؤقت[4].

المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي

أولا: نموذج هارود–دومار (Harrod–Domar)

---

[1]– بلحواس سليمة، نشاد حكيم، شريف محمد، **العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة 1980–2022**، مجلة التنمية الإقتصادية، المجلد: 18، العدد: 2، 2024، ص: 61–62

[2]– نورة بيري، عبد القادر دبوش، **أثر العتبة في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد 01، 2018، ص: 214

[3]– إيمان بن زروق، **أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990–2019)**، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد: 2، العدد: 4، 2022، ص: 301

[4]– عتو الشارف، أجري خيرة، المرجع السابق، ص: 151

1/ فكرة النموذج (الاستثمار محرك مزدوج للطلب والعرض): يرى هارود ودومار أن الاستثمار يقوم بدورين في نفس الوقت: يرفع الطلب الكلي (عبر الإنفاق الاستثماري)، كما يرفع العرض أو الطاقة الإنتاجية (عبر إضافة رأس مال جديد) وبالتالي يصبح معدل النمو مرتبطا مباشرة بنسبة الادخار/الاستثمار وكفاءة استخدام رأس المال[1]

2/ أهم الفرضيات: من أشهر فرضيات النموذج في عرضه المبسط: اقتصاد مغلق، ثبات الميل للادخار، وثبات معامل رأس المال أو الناتج (أي علاقة ثابتة بين رأس المال والناتج) [2]

3/ الصيغة الأساسية ونتيجتها: يستخلص عادة أن معدل النمو "المطلوب أو المضمون" يرتبط طرديا بمعدل الادخار وعكسيا بمعامل رأس المال أو الناتج، أي أن رفع الادخار أو رفع كفاءة رأس المال يدفع النمو[3]

4/ أهم الانتقادات (مشكلة "حد السكين" وعدم الاستقرار): أبرز نقد موجه له: حساسية التوازن، إذ قد يؤدي انحراف بسيط عن معدل النمو "المضمون" إلى مسار غير مستقر (تضخم أو بطالة) لأن العلاقة بين رأس المال والناتج ثابتة ولا تسمح بالمرونة[4].

ثانيا: نموذج سولو–سوان (Solow–Swan) للنمو الكلاسيكي الجديد

1/ فكرة النموذج (الادخار يحدد مستوى الدخل... والتكنولوجيا تحدد نمو الدخل في المدى الطويل): يميز سولو بين **تراكم رأس المال:** يرفع الدخل لكنه يخضع لقاعدة تناقص الغلة، و**التقدم التكنولوجي:** هو المصدر الأساسي لنمو نصيب الفرد من الناتج في المدى الطويل[5].

2/ الفرضيات الأساسية: وجود دالة إنتاج مرنة (يمكن إحلال العمل ورأس المال)، تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال، جزء ثابت من الدخل يدخر، ونمو سكاني خارجي... مع اعتبار التكنولوجيا "خارجية" في النسخة الأساسية[6].

3/ النتائج الأساسية: الاقتصاد يتجه إلى حالة مستقرة، رفع الادخار يرفع مستوى الدخل، لكنه لا يرفع معدل نمو دخل الفرد دائما على المدى الطويل إلا عبر التكنولوجيا، وبواقي سولو تستخدم لقياس ما يفسره التقدم التكنولوجي من النمو[1]

---

[1]– عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص: 134

[2]– عتو الشارف، أجري خيرة، المرجع السابق، ص: 153

[3]– واين نافزيجر، المرجع السابق، ص: 21

[4]– نوالة بوزيدي، **نماذج النمو الاقتصادي: عرض ونقد**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 1، 2020، ص: 230

[5]– محسن حسن المعموري، المرجع السابق، ص: 44

[6]– الطاهر قانة، المرجع السابق، ص: 74

4/ أهم الانتقادات: من الانتقادات الشائعة: أن النموذج يترك التكنولوجيا خارجية (لا يفسر "من أين تأتي")، كما أن افتراضات المنافسة الكاملة وتجانس السلع قد لا تطابق واقع كثير من الاقتصادات النامية[2].

ثالثا: نماذج النمو "الكينزية وما بعد الكينزية" (Kaldor – Joan Robinson)

1/ نموذج كالدور (Kaldor): يركز على أن النمو يمكن أن يكون "مدفوعا بالطلب" وبالأخص عبر علاقة بين الاستثمار ومعدل نمو الناتج، ودور الصناعة أو التصنيع في رفع الإنتاجية (قوانين كالدور وفيردورن) [3]

2/ نموذج جوان روبنسون (Joan Robinson): يميل إلى تفسير النمو عبر تراكم رأس المال في سياق توزيع الدخل (أجور وأرباح)، حيث يؤثر توزيع الدخل على الادخار والاستثمار وبالتالي على مسار النمو، مع حضور قوي لدور الطلب الفعال[4].

رابعا: نماذج النمو الداخلي (Endogenous Growth)

1/ نموذج AK (النمو عبر تراكم رأس المال دون تناقص حاد): يفترض أن الإنتاج يعتمد على رأس مال "واسع المفهوم" (يشمل المعرفة والبنية والتنظيم)، بحيث لا تظهر تناقصات قوية، فيمكن لمعدل الادخار أو الاستثمار أن يؤثر على معدل النمو ذاته (وليس فقط المستوى) [5]

2/ نموذج رومر (Romer) المعرفة والابتكار: يرى رومر أن الأفكار والمعرفة سلعة قابلة للتراكم، وأن الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار يمكن أن يولد نموا مستداما لأن المعرفة تنتج "عائدات متزايدة" وتخلق منتجات أو تقنيات جديدة[6].

---

[1]– عبد الرحمان بوشامة، **التقدم التكنولوجي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كمحدد للنمو**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد: 9، العدد: 2، 2021، ص: 98

[2]– بلحواس سليمة، نشاد حكيم، شريف محمد، المرجع السابق، ص: 64–66

[3]– أحمد بوزيد، **النمو المدفوع بالطلب في الفكر ما بعد الكينزي: عرض لنموذج كالدور**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد: 11، العدد: 1، 2021، ص: 211

[4]– سارة بوحفص، **التراكم الرأسمالي وتوزيع الدخل وأثرهما على النمو: مقاربة ما بعد كينزية**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد: 7، العدد: 2، 2023، ص: 78

[5]– واين نافزيجر، المرجع السابق، ص: 33

[6]– عبد الله لبيض، **الابتكار والتقدم التكنولوجي في نماذج النمو الداخلي: قراءة في نموذج رومر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد: 8، العدد: 1، 2021، ص: 211

3/ نموذج لوكاس (Lucas) رأس المال البشري: يعتبر رأس المال البشري (التعليم والمهارات) محركا داخليا للنمو لأنه يرفع إنتاجية العمل ويسرع امتصاص التكنولوجيا، وقد يولد "آثارا خارجية" ترفع إنتاجية المجتمع ككل[1].

4/ نموذج رومر (Romer) المعرفة والابتكار: يرى رومر أن الأفكار والمعرفة سلعة قابلة للتراكم، وأن الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار يمكن أن يولد نموا مستداما لأن المعرفة تنتج "عائدات متزايدة" وتخلق منتجات أو تقنيات جديدة[2].

5/ أهم دلالات هذه النماذج: سياسة التعليم والبحث والابتكار ليست "نتيجة" للنمو فقط بل سبب فيه، ويمكن للسياسات العمومية (تعليم أو بحث أو بنية رقمية أو مناخ أعمال) أن ترفع معدل النمو نفسه.

خامسا: النموذج الشومبيتري (Schumpeterian Growth)

يركز على أن النمو طويل الأجل تقوده موجات من الابتكار (منتجات وعمليات إنتاج جديدة) التي تحل محل القديم فيما يسمى "التدمير الخلاق"، وأن هيكل السوق والربحية والحوافز تؤثر في سرعة الابتكار[3].

---

[1]– إيمان محمد إبراهيم علي، المرجع السابق، ص: 34–39

[2]– عبد الله لبيض، **الابتكار والتقدم التكنولوجي في نماذج النمو الداخلي: قراءة في نموذج رومر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد: 8، العدد: 1، 2021، ص: 211

[3]– عبد الرحمن العزام، **الابتكار والتدمير الخلاق والنمو الاقتصادي: مقاربة شومبيتيرية**، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد: 6، العدد: 2، 2022، ص: 208

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: دراسات بالعربية

-دراسة عبد القادر بريش، كريمة رباط

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر متغيرات النظام المصرفي على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات ((VAR، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات أهمها: المعروض النقدي بمفهومه الواسع، الائتمان الموجه للقطاع الخاص، الادخار المحلي، الاستثمار، معدل التضخم، والانفتاح التجاري. وقد تم قياس النمو الاقتصادي من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وأظهرت نتائج الدراسة وجود تباين في تأثير متغيرات النظام المصرفي على النمو الاقتصادي، حيث تبين أن بعض المتغيرات، مثل المعروض النقدي والانفتاح التجاري، كان لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، في حين سجل كل من الادخار والاستثمار آثارًا سلبية. كما كشفت النتائج أن الائتمان الموجه للقطاع الخاص لم يكن ذا دلالة إحصائية في تفسير النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

دراسة بن حمو أمينة وبوثلجة جمال عبد الناصر

تهدف الدراسة إلى اختبار تأثير كل من المعروض النقدي بمفهومه الواسع، والادخار المحلي الإجمالي، والائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص، والاستثمار، ومعدل التضخم، والانفتاح التجاري، على النمو الاقتصادي الذي تم قياسه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ولتحقيق ذلك، اعتمد الباحثان على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) باستخدام بيانات فصلية تمتد من سنة 2000 إلى 2019 حيث أظهرت النتائج أن هناك استجابة إيجابية للنمو الاقتصادي لكل من المعروض النقدي بمفهومه الواسع والانفتاح التجاري، في حين تبين وجود أثر سلبي لكل من الادخار الإجمالي والاستثمار. كشفت النتائج عن عدم معنوية تأثير الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي سواء في المدى القصير أو الطويل أما معدل التضخم فقد سجل تأثيرا سلبيا في المدى القصير، بينما لم يكن ذا دلالة إحصائية في المدى الطويل توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كل من المعروض النقدي والانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل وتوصلنا كذلك من خلال نموذج

تصحيح الخطأ أن سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بلغت حوالي 70.36% بشكل سداسي.

دراسة : بلهوشات محمد الامين و فوزي محيريق و علي قابوسة

سعت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الائتمان البنكي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2018، بالاعتماد على نموذج ARDL Modelواختبار السببية طويل الأجل لـ .Toda & Yamamotoوقد استندت الدراسة إلى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، أهمها الائتمان البنكي، الكتلة النقدية، سعر الفائدة، الدخل القومي الإجمالي المتوقع، الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بهدف إبراز طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات وتأثيرها على النمو الاقتصادي. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين أغلب المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي، باستثناء معدل التضخم، كما أظهرت النتائج في المدى القصير وجود تأثير إيجابي ومعنوي إحصائياً للائتمان البنكي على النمو الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، بينت الدراسة وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الائتمان البنكي نحو النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد الدور الفعال للائتمان البنكي في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

دراسة: منى فوزي ورجب عواد [1]

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1996-2018)، وذلك بالاعتماد على أسلوب تحليل السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون، إضافة إلى تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (.(OLSوقد بينت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما أظهرت وجود علاقة سببية طويلة الأجل من النمو الاقتصادي نحو التسهيلات الائتمانية والاستثمار الأجنبي المباشر، وعلاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والمنح والمساعدات. كما بلغ معامل التحديد المعدل 0.95، ما يدل على قدرة المتغيرات

ARDL بلهوشات، محمد الأمين؛ محيريق، فوزي؛ قابوسة، علي، (2019)، أثر الائتمان البنكي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج .، جامعة الجزائر، الجزائرToda & Yamamoto واختبار السببية

للتكامل المشترك، Johansen فوزي، منى؛ عواد، رجب، (2019)، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين باستخدام نموذج [1].فلسطين

المستقلة على تفسير 95% من التغيرات في النمو الاقتصادي، وأثبتت النتائج أن التسهيلات الائتمانية والمنح والمساعدات والاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، في حين كان تأثير الأوضاع السياسية سلبياً.

-دراسة وفاء القرصو،.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص على النشاط الاقتصادي في الجزائر، من خلال استخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية تمتد من سنة 1981 إلى غاية 2016، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) كنموذج للتكامل المشترك.

وقد توصلت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، مع تسجيل تأثير سلبي غير معنوي لكل من الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص وإجمالي الادخار على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تأثير سلبي معنوي لمعدل التضخم والاستهلاك الحكومي على النشاط الاقتصادي في المقابل، أظهرت النتائج تأثيرا إيجابيا غير معنوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وبناءً على هذه النتائج، خلصت الدراسة إلى عدم تأييد فرضية العرض القائد (Supply-leading hypothesis)، التي تفترض أن التوسع في الأنشطة المصرفية ومنح القروض يساهم بشكل فعال في تعزيز الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

دراسة: جاويد احمد ومالك فهيم بشير 2016

تمحور هذه حول استقصاء العلاقة الجدلية بين تنمية القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في دول مختارة من رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ((**SAARC**خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2013. وقد اعتمد الباحثان في تحليلهما القياسي على نماذج إحصائية متقدمة شملت المربعات الاصغرى العادية (**OLS**) والمربعات الصغرى ذات المرحلتين (**TSLS**،)مع التركيز على متغيرين محوريين لقياس التطور المصرفي وهما: شبه النقود (**RQM**)والائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص .(**PC**)[1]

خلال الفترة ARDL القرصو، وفاء، (2016)، أثر الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص على النشاط الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج .2016-1981، جامعة الجزائر، الجزائر

[1]. خلال الفترة SAARC احمد، جاويد؛ بشير، مالك فهيم، (2016)، العلاقة بين تنمية القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في دول مختارة من رابطة دراسة منشورةTSLSو OLS 1980-2013 باستخدام نماذج

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي وقوي ذو دلالة إحصائية واضحة لتطور الخدمات المصرفية على معدلات النمو الاقتصادي في جميع النماذج المختبرة، مما يعزز الفرضية القائلة بأن كفاءة النظام المالي هي العمود الفقري للتنمية. وخلصت الدراسة إلى استنتاج جوهري مفاده أن أي اقتصاد لا يمكنه تحقيق قفزات نمو حقيقية ومستدامة دون وجود قطاع مصرفي متطور ومنظم؛ لذا شدد الباحثان على ضرورة تبني دول المنظمة لأنظمة مصرفية رصينة وقوانين تنظيمية صارمة تضمن سلامة الاستقرار المالي كشرط أساسي لبناء نهضة اقتصادية مستقرة وطويلة الأمد.

Javed Ahmed و malik fahmi Bashir (2016)

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة العلاقة بين تطوير القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في سريلانكا، بالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة من 1960 إلى 2019، مستمدة من قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية للبنك الدولي ومؤشرات التنمية العالمية وقد اعتمدت الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لاختبار العلاقات في الأجلين القصير والطويل توصلت النتائج إلى أن مؤشر تطور الصناعة المصرفية له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل من خلال دعمه لنموذج النمو الاقتصادي، أظهرت تقديرات نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة قصيرة المدى متسقة مع النتائج طويلة المدى، مما يعكس انسجام العلاقة بين الأجلين كما بينت النتائج التجريبية أن الاقتصاد السريلانكي يتميز بدرجة من المرونة تجاه التغيرات في مستوى تطور القطاع المصرفي .

دراسة: (PHUC TRAN NGUYEN)

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور النظام المصرفي في دعم النمو الاقتصادي الفيتنامي خلال مرحلة الانتقال، وذلك من خلال تحليل تأثير تطور البنوك على النمو الاقتصادي، حيث تم قياس هذا التطور من خلال الائتمان المصرفي وقد اعتمدت الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، من أجل إبراز العلاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة أظهرت النتائج التجريبية وجود تأثير إيجابي طويل الأمد لتطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي، مما يعكس الدور المهم للنظام المصرفي في توجيه رأس المال نحو الاقتصاد والمساهمة في دعم عملية النمو خلال مرحلة التحول الاقتصادي; بينت النتائج وجود تأثير غير خطي وتأثير حدودي لتطور البنوك خلال الفترة 2007–2020، مما يشير إلى ضرورة أن يخضع التوسع الائتماني لرقابة دقيقة بما يتماشى مع قدرة

الاقتصاد على استيعاب رؤوس الأموال وتعد هذه النتائج مؤشرًا على اعتماد فيتنام على نموذج نمو قائم بشكل كبير على كثافة رأس المال.

دراسة : Dr. B. S. Imishita

[1]بحث هذه الدراسة في تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في نيجيريا بتطبيق نموذج ناقل الانحدار الذاتي (VAR) بصيغته المختزلة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية من عام 1960 إلى 2011. يمثل إجمالي الناتج المحلي الحالي (GDP) المتغير التابع والمقياس المعبر عن النمو الاقتصادي، بينما تم استخدام نسبة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص (CPS) إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة السيولة النقدية بمعناها الواسع (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشرات للمؤشر المالي والعمق المالي على التوالي. لقد اختبرنا سكون المتغيرات باستخدام اختبار "ديكي–فولر المطوّر (ADF) "واختبار "فيليبس بيرون (PP) " للجذر الوحدة. كانت جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، أي (1 .I (وتتمثل النتيجة الرئيسية في وجود علاقة إيجابية معنوية بين الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، والسيولة النقدية الواسعة، والنمو الاقتصادي. كانت القيم السابقة لجميع المتغيرات ذات دلالة في التنبؤ بقيمها الحالية. تشير هذه النتيجة إلى أن عملية دمج البنوك وإعادة رأسملتها كانت تطوراً إيجابياً، ويجب اتخاذ خطوات إضافية لضمان استقرار القطاع المصرفي.

السيد حبيب كازيمزوري دراسة :

هدفت هذه الى معرفة العلاقة السببية بين الائتمان البنكي والنمو الاقتصادي في تنزانيا خلال الفترة الممتدة من 1980 الى 2017 وذلك بالاعتماد على بيانات تم جمعها من بنك تنزانيا والمكتب الوطني للإحصاء وتحليلها باستخدام برنامج stata .حيث اعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا للنمو الاقتصادي كمتغير تابع بينما مثل الاتمان البنكي المتغير المستقل وتم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للتأكد من استقراريه السلاسل الزمنية وتبين انها متكاملة من الدرجة الأولى كما اعتمدت الدراسة على نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) واختبار السببية لتحليل العلاقة بين المتغيرات إضافة الى استخدام الانحدار الخطي المتعدد والاحصاء الوصفي وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين

[1]Imishita, B. S., (2013), The Impact of Bank Credit on Economic Growth in Nigeria: A VAR Approach (1960–2011) ، دراسة قياسية حول العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في نيجيريا.

Kazimzouri, H., (2019) ،The Relationship between Bank Credit and Economic Growth in Tanzania (1980–2017): An Empirical Study using ADF, VECM and Causality Testsتنزانيا، دراسة منشورة، .

الائتمان البنكي والموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي كما أظهرت النتائج أن الاتمان البنكي يفسر حوالي 44 % من التغيرات في النمو الاقتصادي إضافة الى وجود علاقة سببية متبادلة بين الائتمان البنكي والنمو الاقتصادي وفي الأخير اكدت الدراسة على ضرورة تطوير القطاع البنكي والأسواق المالية وتسهيل الحصول على الائتمان لدعم الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة

الجدول رقم 1: مقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية

الدراسة	موضوع الدراسة	فترة الدراسة	عينة الدراسة	طريقة المعالجة	الهدف من الدراسة	نتيجة الدراسة
عبد القادر بريش، كريمة رباط	أثر متغيرات النظام المصرفي على النمو الاقتصادي	1990-2015	مؤشرات اقتصادية مثل المعروض النقدي، الائتمان للقطاع الخاص، الادخار، الاستثمار، التضخم، الانفتاح التجاري	تحليل إحصائي للارتباط بين المتغيرات	قياس أثر المتغيرات المصرفية والاقتصادية على النمو الاقتصادي	المعروض النقدي والانفتاح التجاري لهما أثر إيجابي؛ الادخار والاستثمار سلبي؛ الائتمان للقطاع الخاص غير دال إحصائياً
بن حمو أمينة، بوثلجة جمال عبد الناصر	أثر المعروض النقدي، الادخار، الائتمان المصرفي،	2000-2019	بيانات فصلية	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ونموذج	اختبار العلاقة بين متغيرات النظام المصرفي والنمو	المعروض النقدي والانفتاح التجاري إيجابي؛ الادخار والاستثمار سلبي؛ الائتمان للقطاع الخاص غير دال؛ التضخم سلبي

	الاستثمار، التضخم، والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي			تصحيح الخطأ	الاقتصادي	قصير المدى وغير دال طويل المدى؛ سرعة التعديل 70.36%
بلهوشات محمد الأمين، فوزي محيريق، علي قابوسة	أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي	1980–2018	بيانات اقتصادية جزائرية	ARDL، اختبار Toda–Yamamoto للسببية	قياس تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي	علاقة إيجابية قصيرة المدى ومعنوية؛ علاقة توازنية طويلة المدى بين معظم المتغيرات؛ سبب مباشر من الائتمان للنمو
منى فوزي، رجب عواد	أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي	1996–2018	فلسطين	اختبار التكامل المشترك بطريقة Johansen، OLS	قياس أثر الائتمان والتسهيلات على النمو الاقتصادي	علاقة تكامل مشترك؛ سبب طويل المدى من النمو للتسهيلات الاستثمارية؛ سبب ثنائي بين النمو والمنح؛ التأثير السياسي سلبي؛ R^2 = 0.95
وفاء القرصو	أثر الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص على النشاط الاقتصادي	1981–2016	بيانات سلاسل زمنية سنوية	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للتكامل المشترك	تحليل أثر الائتمان البنكي على النمو الاقتصادي الجزائري	علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات؛ تأثير سلبي غير معنوي للائتمان للقطاع الخاص وإجمالي الادخار؛ تأثير سلبي معنوي لمعدل التضخم

	في الجزائر					والاستهلاك الحكومي؛ تأثير إيجابي غير معنوي للانفتاح التجاري؛ عدم تأييد فرضية العرض القائد (Supply-leading hypothesis)

تعليق على جدول الدراسات العربية:

تظهر الدراسات العربية المدرجة في الجدول تنوعًا في الموضوعات والأساليب المستخدمة، لكنها تشترك جميعها في اهتمامها بتحليل أثر متغيرات النظام المصرفي، وخاصة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، المعروض النقدي، الادخار، الاستثمار، الانفتاح التجاري والتضخم، على النمو الاقتصادي. على الرغم من هذا التركيز المشترك، تختلف النتائج من دراسة إلى أخرى تبعًا للفترة الزمنية، طبيعة البيانات، والمنهجية المتبعة، مما يعكس خصوصية السياق الاقتصادي لكل دولة (الجزائر، فلسطين).

الدراسة الحالية تستند إلى نفس المنهجية (ARDL) وتتناول تأثير الائتمان المصرفي للقطاع الخاص على النشاط الاقتصادي في الجزائر، لكنها تختلف عن معظم الدراسات السابقة في أن نتائجها أظهرت تأثيرًا سلبيًا غير معنوي للائتمان للقطاع الخاص وإجمالي الادخار، في حين أن بعض الدراسات العربية الأخرى أشارت إلى تأثير إيجابي أو غير دال للائتمان.

بشكل عام، يمكن القول أن الدراسات العربية أكدت على وجود علاقة بين النظام المصرفي والنمو الاقتصادي، لكنها تختلف في طبيعة هذه العلاقة (إيجابية، سلبية، معنوية أو غير معنوية)، ما يعكس تأثير البيئة الاقتصادية والسياسات الوطنية على النتائج، وهو ما يجعل الدراسة الحالية إضافة مهمة للمكتبة البحثية كونها تعطي صورة محدثة عن حالة الجزائر في الفترة (1990 2024) وتفحص فرضية العرض القائد بشكل مباشر.

الجدول رقم 2: مقارنة بين الدراسات الأجنبية والدراسة الحالية

الدراسة	موضوع الدراسة	فترة الدراسة	عينة الدراسة	طريقة المعالجة	الهدف من الدراسة	نتيجة الدراسة

جاويد أحمد، مالك فهيم بشير (2016)	العلاقة بين تطوير القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في دول SAARC	1980– 2013	دول مختارة من SAARC	OLS و TSLS	استقصاء أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي	أثر إيجابي وقوي ومعنوي لتطور الخدمات المصرفية على النمو الاقتصادي؛ تؤكد على أهمية قطاع مصرفي متطور لتحقيق التنمية المستدامة
Javed Ahmed، Malik Fahmi Bashir ((2016	تأثير تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في سريلانكا	1960– 2019	بيانات سنوية من البنك الدولي ومؤشرات التنمية العالمية	ARDL ونموذج تصحيح الخطأ	استكشاف العلاقة بين تطوير القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل	تأثير إيجابي طويل المدى لتطور الصناعة المصرفية على النمو؛ علاقة قصيرة المدى متسقة مع طويلة المدى؛ الاقتصاد

						السريلانكي مرن تجاه التغيرات في تطور القطاع المصرفي
Phuc Tran Nguyen	دور النظام المصرفي في دعم النمو الاقتصادي الفيتنامي خلال مرحلة الانتقال	2007– 2020	بيانات اقتصادية فيتنامية	ARDL	تحليل تأثير تطور البنوك على النمو الاقتصادي	علاقة إيجابية ومعنوية بين الائتمان للقطاع الخاص، السيولة النقدية، والنمو؛ دمج البنوك وإعادة رأسملتها ساهم إيجابياً؛ جميع المتغيرات ذات دلالة
Dr. B. S. Imishita	تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في نيجيريا	1960– 2011	بيانات سلاسل زمنية من نيجيريا	VAR، اختبار ADF و PP	تحليل أثر الائتمان المصرفي	علاقة إيجابية ومعنوية بين الائتمان للقطاع الخاص،

					والسيولة النقدية على النمو الاقتصادي	السيولة النقدية، والنمو؛ دمج البنوك وإعادة رأسملتها ساهم إيجابياً؛ جميع المتغيرات ذات دلالة
السيد حبيب كازيمزوري	العلاقة السببية بين الائتمان البنكي والنمو الاقتصادي في تنزانيا	1980– 2017	بيانات من بنك تنزانيا والمكتب الوطني للإحصاء	VAR، اختبار ADF و PP	معرفة طبيعة العلاقة السببية بين الائتمان البنكي والنمو	علاقة إيجابية ومعنوية؛ الائتمان يفسر 44% من التغيرات في النمو؛ علاقة سببية متبادلة؛ أهمية تطوير القطاع البنكي والأسواق المالية

تعليق على جدول الدراسات الأجنبية:

تظهر الدراسات الأجنبية تنوعًا واسعًا في المواقع الجغرافية والفترات الزمنية، حيث تناولت دولًا من جنوب آسيا، سريلانكا، فيتنام، نيجيريا، تنزانيا، ودول CEMAC، مع اختلاف في المؤشرات المستخدمة لقياس تطور القطاع المصرفي (الائتمان المحلي، السيولة النقدية، شبه النقود، تطور الصناعة المصرفية).

معظم الدراسات أكدت وجود أثر إيجابي وقوي ومعنوي للقطاع المصرفي على النمو الاقتصادي، سواء على المدى الطويل أو القصير، مع مراعاة خصوصيات كل اقتصاد، مثل تأثيرات غير خطية أو حدودية للتوسع البنكي (كما في دراسة فيتنام) أو درجة المرونة الاقتصادية (سريلانكا). كما أبرزت بعض الدراسات أهمية الإصلاحات البنكية، تنويع الاقتصاد، وتسهيل الوصول إلى الائتمان لدعم الاستثمار والنمو.

مقارنة بالدراسة الحالية، يتضح أن نتائج الدراسة الحالية تختلف جزئيًا عن الغالبية العظمى من الدراسات الأجنبية، حيث سجلت تأثيرًا سلبيًا غير معنوي للائتمان المصرفي للقطاع الخاص على النمو في الجزائر، وهو ما يعكس خصوصية الاقتصاد الجزائري في الفترة1990–2024، والسياسات النقدية والمصرفية المعتمدة، إضافة إلى مستوى التطور البنكي مقارنة بالدول الأجنبية المدروسة.

بصفة عامة، تقدم الدراسات الأجنبية قاعدة قوية لفهم العلاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، وتظهر أن هذه العلاقة غالبًا إيجابية ومعنوية، في حين أن الدراسات المحلية (العربية والدراسة الحالية) تظهر أن هذه العلاقة ليست ثابتة وتختلف حسب الدولة، الفترة الزمنية، وطبيعة السياسات الاقتصادية المعتمدة.

ملخص الفصل الأول:

يعتبر الإطار النظري للائتمان البنكي والنمو الاقتصادي حجر الزاوية الذي يربط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث أبرزت الدراسة أن الائتمان البنكي يتجاوز كونه مجرد عملية تمويلية، ليصبح رافعة قانونية واقتصادية تقوم بتحويل المدخرات إلى استثمارات منتجة، وتمثل دعامة أساسية للسيولة عبر تمويل الأنشطة التشغيلية والتوسعية للمؤسسات. وفي المقابل، تمثل ظاهرة النمو الاقتصادي هدفاً استراتيجياً يرتبط بالزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويترجم نفسه إلى تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، معتمداً على محددات رئيسية كالتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي، ما يجعل الفعالية المصرفية أمراً حيوياً لتوجيه الموارد نحو هذه المحددات. وعبر استعراض النماذج الاقتصادية من هارود–دومار إلى نماذج النمو الداخلي، تبيّن أن للائتمان دوراً مزدوجاً في التأثير على النمو، يتمثل في قناة العرض من خلال تمويل الاستثمارات وتطوير التكنولوجيا، وقناة الطلب عبر تحفيز الاستهلاك والإنفاق الاستثماري غير أن الدراسات السابقة، خاصة في السياق الجزائري، أظهرت نتائج متباينة؛ فبينما رصد بعض الباحثين علاقة طردية تعكس فرضية "العرض القائد"، أشار آخرون إلى تأثير ضعيف أو سلبي نتيجة ضعف كفاءة التخصيص الائتماني واعتماد الاقتصاد على الريع النفطي وعليه، يتضح أن نجاح الائتمان البنكي في تحفيز النمو ليس حتمياً، بل يرتبط بجودة توجيهه نحو القطاعات الإنتاجية واستقرار الاقتصاد الكلي، مما يمهد الطريق في الفصول اللاحقة لتحليل قدرات الجهاز المصرفي الجزائري في تجاوز العقبات الهيكلية ليصبح محفزاً حقيقياً للنمو خارج نطاق قطاع المحروقات.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الإئتمان البنكي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2024

تمهيد

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري المتعلق بالائتمان البنكي والنمو الاقتصادي، سيتم في هذا الفصل الانتقال إلى الجانب التطبيقي للدراسة، وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية تهدف إلى تحليل وقياس أثر الائتمان البنكي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة المعتمدة، بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الصلة.

وتكتسي الدراسة القياسية أهمية كبيرة في البحوث الاقتصادية، كونها تسمح باختبار العلاقات الاقتصادية نظريًا وتحديد طبيعتها واتجاهها ودرجة تأثيرها باستخدام الأساليب والنماذج الإحصائية والقياسية المناسبة. وعليه، سيتم في هذا الفصل عرض مختلف الخطوات المنهجية المتبعة في الدراسة، بدايةً بتحديد النموذج القياسي والمتغيرات المستخدمة ومصادر البيانات، ثم إجراء الاختبارات القياسية اللازمة للتأكد من خصائص السلاسل الزمنية ومدى ملاءمتها للتقدير.

كما سيتم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأمدين القصير والطويل، إضافة إلى استخدام نموذج تصحيح الخطأ لقياس سرعة التكيف نحو التوازن طويل الأجل، مع تفسير وتحليل النتائج المتحصل عليها وربطها بالواقع الاقتصادي الجزائري وبالدراسات السابقة ذات الصلة.

ويهدف هذا الفصل في مجمله إلى الوصول إلى نتائج قياسية دقيقة تساعد في فهم طبيعة العلاقة بين الائتمان البنكي والنمو الاقتصادي، واستخلاص أهم الاستنتاجات التي يمكن الاعتماد عليها في تقديم التوصيات المناسبة.

المبحث الاول: الإطار المنهجي للدراسة

المطلب الاول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية خطوة أولية لابد القيام وذلك لعدة أسباب نذكر منها ما يلي :[1]

- إذا كانت السلسة الزمنية غير مستقرة: فهذا يعني أنها ستمكننا بدراسة الظاهرة قيد الفترة الدراسة الحالية فقط، مما يجعل السلسلة الزمنية تدور في حلقة معينة، كما أنه لا يمكننا تعميم النتيجة على فترات زمنية أخرى ، ولا نستطيع استخدامه في أغراض التنبؤ ذلك لأن السلسلة الزمنية الغير مستقرة ، ستكون ذات قيمة عملية ضعيفة جدا . بالإضافة إلى هذا قد نقع في مشكلة الانحدار الزائف أين يكون لدينا معامل تحديد R^2 مرتفع، وقيمة إحصائية ستيودنتT تعطي نتائج معنوية، ولكن النتيجة قد لا يكون لها معنى اقتصادي، هذا يأتي من أن نتائج الانحدار قد لا تكون متسقة. مما يجعل نتائج الاختبارات الإحصائية غير صحيحة،
- أما السلاسل الزمنية المستقرة تكون الصدمات مؤقتة، وتأثيرهم عبر الزمن سوف يتلاشى كما تعود لقيم المتوسط في المدى الطويل.

ولمعرفة استقراريه السلاسل الزمنية يمكن أن يتبن لنا ذلك من خلال المنحنى البياني أو التطرق إلى استخدام اختبارات الكشف عن جذر الوحدة، حيث تساعدنا هذه الاختبارات في تحديد الطريقة الملائمة لجعل السلسلة مستقرة. ومن أجل فهم هذه الاختبارات لا بد من التفريق من معرفة أنواع النماذج غير المستقرة.

اولا: أنواع النماذج الغير مستقرة: ونميز بين نوعين من النماذج غير مستقرة نذكرها كالاتي : [2]

- النموذج TS « **Trend Stationary**»: هذه النماذج يكون متوسط الحسابي $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن وتأخذ شكل كثير حدود من الدرجة الأولى ويكتب على الشكل التالي:

$$Y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t \dots\dots (1)$$

.

1 Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009), Basic Econometrics, McGraw-Hill. pp. 740–761

2 Enders, W. (2015), Applied Econometric Time Series, Wile

حيث يمثل ε_t: تشويش أبيض.

وبإمكاننا أن نجعل هذه السلسلة مستقرة وذلك بتقدير المعالم $\widehat{a_0}$، $\widehat{a_1}$ بطريقة المربعات الصغرى العادية، وطرح المقدار $\widehat{a_0} + \widehat{a_1}t$ من Y_t ، أي: $Y_t - \widehat{a_0} + \widehat{a_1}t$ ،

- النموذج **DS « Differency Stationary »**: هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية عشوائية Stochastic، وتأخذ الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \dots\dots\dots (2)$$

ويمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات كما يلي:

$$\nabla^d Y_t = \beta + \varepsilon_t$$

β: ثابت و d: درجة الفروقات

وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأول في هذه النماذج أي أن $d = 1$ ونكتب من الشكل:

$$\nabla Y_t = \beta + \varepsilon_t$$

ثانيا :. اختبار استقرارية السلاسل: ونقول عليه أيضا اختبار جدر الوحدةK نفترض نموذج من الشكلAR(1) لسلسلة أحادية على الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3)$$

ε_t: حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه: وسط حسابي معدوم، تباين ثابت، وقيم غير مرتبطة (عندئذ يسمى حد الخطأ أو التشويش الأبيض).

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد، وإذا حدث هذا في الواقع فإن ذلك يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة، أي عدم استقرار بيانات السلسلة. حيث يوجد هناك اتجاه زمني في البيانات، ولذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية:

$$Y_t = \varphi Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots (4)$$

حيث تكون لدينا فيها ثلاثة حالات حسب قيمφ

-الحالة الأولى: السلسلة $_t$ مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية.

-الحالة الثانية:$\varphi = 1$ السلسلة X_t غير مستقرة، والمشاهدات الحالية لها نفس وزن المشاهدات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة.

-الحالة الثالثة:$|\varphi| > 1$: السلسلة X_tغير مستقرة، وتباينها يتزايد بشكل أسي مع (t) والمشاهدات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالمشاهدات الحالية.

وتعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساوي للوحدة بسلسلة السير العشوائي Random Walk Time Series « » ، وهي أحد الأمثلة لسلسلة غير الساكنة.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة (4)، بعد طرح من طرفيها $_{t-1}$ نتحصل على المعادلتين التاليتين:

$$\Delta Y_t = (\varphi - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (5)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (6)$$

حيث يمثل لنا $\nabla Y_t = Y_t - Y_{t-1}$و $\lambda = \varphi - 1$ الآن يصبح لدينا الفرضيات كالتالي:

$$\begin{cases} H_0 : \lambda = 0 \\ H_1 : \lambda \neq 0 \end{cases}$$

فإذا تحققت فرضية العدم أي ثبت أن $\lambda = 0$، فإن السلسلة الأصلية تكون غير مستقرة ، ومعنى هذا $\nabla Y_t = \varepsilon_t$ ، وإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة السير العشوائي ساكنة أو مستقرة فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى Integrated of Order 1 ونرمز لها I(1)، أما إذا كانت السلسلة ساكنة أو مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية ونرمز لها I(2)وهكذا، أما إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة أو ساكنة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أو عند المستوى ونرمز لها .I(0)

ويوجد العديد من الاختبارات للكشف عن جذر الوحدة في السلاسل الزمنية ومن أهم هذه الاختبار نذكر منها الآتي "

أ -.اختبارات ديكي فولر :(**Dickey Fuller -1979**)ويعتمد هذا الاختبار على ثلاث عناصر والممتثلة كالاتي :[1]

- صيغة النموذج؛
- حجم العينة؛
- مستوى المعنوية.

ويستخدم في إجراء هذا الاختبار ثلاث نماذج مختلفة تتمثل في:

- النموذج الأول: وهذا النموذج خالي من حد الثابت ومتغير الاتجاه الزمني، ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{أو} \quad Y = \varphi Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots(7)$$

- النموذج الثاني: وهذا النموذج خالي من متغير الاتجاه الزمني، ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{أو} \quad Y = \varphi Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots(7)$$

- النموذج الثالث: ويحتوي هذا النموذج على كل من الثابت ومتغير الاتجاه الزمني، ويكتب على شكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \text{أو} \quad Y_t = \varphi Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots\dots.(8)$$

ولإجراء اختبار DF وتحقق من فرضية العدم 0 والتي تعني المتغير له مسلك عشوائي بينما الفرضية الثانية فتعني أنه مستقر. حيث تقوم هذه الطريقة على تقدير المعالم φ ، ونرمز لها بالرمز $\hat{\varphi}$ للنماذج الثلاثة بعدما نقوم بحساب $t_{\hat{\varphi}}$ الذي يمثل اختبار ستيودنت « Student » وبتقدير صيغة النموذج الأول نتحصل على المعادلة التالية :

[1]. محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر

$$t_{\hat{\varphi}} = \frac{\hat{\varphi}}{\hat{\sigma_{\hat{\varphi}}}} \quad \text{.....(10)}$$

وبعدها نقارن قيمة المحسوبة بالجدولية فنأخذ القرار حسب الحالتين التاليين:

–الحالة الأولى: إذا كانت $t_{\hat{\varphi}}$ المحسوبة $< t_{\hat{\varphi}}$ الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل وبالتالي تكون السلسلة ساكنة أو مستقرة،

– الحالة الثانية: إذا كانت $t_{\hat{\varphi}}$ المحسوبة $> t_{\hat{\varphi}}$ الجدولية نقبل فرضية العدم وبالتالي تكون السلسلة غير ساكنة أو غير مستقرة. ويجب أن نراعي هنا أننا نقارن القيم المطلقة لكل من tالمحسوبة و t الجدولية بغض النضر عن الإشارة.

ومن عيوب اختبار ديكي –فولر DF، لا يصبح ملائما إذا وجدت هناك مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي « Serial Correlation »، وذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة. وعندئذ نلجأ لاستخدام اختبار آخر يسمى اختبار ديكي –فولر الموسع « Augmented Dickey–Fuller (ADF) ».

ب :..اختبار ديكي –فولر الموسع » « Augmented Dickey–Fuller (ADF): طور ديكي وفولر (1981) اختبار يسمى باختبار ديكي فولر المطور(ADF) وهو يحمل نفس خصائص DF، إلا أنه يختلف معه في طريقة التقدير فهو يقترح تعديل لاختبارات متباطئات إضافية للمتغير التابع من أجل التخلص من الارتباط الذاتي ، وطول المتباطئات في النماذج الثلاث يتحدد بمعيار أكيك « Akaike Information Citerions »و شوارتز « Schwartz Bayesian Citerions »إذ يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية ∇Y_{t-j+1} ، ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي ، كما أنه يرتكز على فرضية $|\varphi| < 1$، ويعتمد في عملية التقدير على طريقة المربعات الصغرى .[1]

ج–: اختبار فيليبس وبيرون **Phillios and Perron Test (1988):** واعتمد الباحثان في هذا الاختبار على نفس التوزيعات المحدودة لاختبار DFو ADF، كمأن هذا الاختبار يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، في حين نجد ان اختبار ADF مبني على افتراضات أن حد الخطأ مستقل احصائيا، ويتضمن

[1] Enders, W., Applied Econometric Time Series, 4th ed., Wiley. p. 180 – 230

ثابت. ولهذا السبب عند استخدم اختبار ADF يجب التأكد من أن حد الخطأ غير مرتبط وأنه يتضمن تباين ثابت. اما اختبار PP فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية .[1]

المطلب الثاني: منهجية تقدير مقاربة الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع ARDL:

اولا: تعريف منهجية تقدير مقاربة الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع ARDL: طور كل، Pesaran (1997)،(Pesaran and Shin,1995) Pesaran and al (1996)، عوضا عن دراسة التكامل وفقا لاختبار جوهانسن ونماذج تصحيح الخطأ (ECM)، بحيث تسمح هذه المقاربة بتقدير العلاقة قصيرة الاجل بغض النظر عن شرط تساوي درجات تكامل السلاسل ($I(0),I(1)$) و عدم تساوي درجة تكامل السلاسل الزمنية إلى $I(2)$ ، حيث يعطي لنا الشكل العام لنموذج $ARDL(p,q1,q2)$في حالة وجود متغيرين تفسيرين كما في المعادلتين التاليتين: [2]

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p-1} \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q_1-1} \beta_j \Delta X_{1,t-j} + \sum_{k=0}^{q_2-1} \gamma_k \Delta X_{2,t-k} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{1,t-1} + \lambda_3 X_{2,t-1} + \varepsilon_t$$

ولاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك طور كل من Pesaran et al,2001 في منهجية القياسية لنموذج الانحدار الذاتي للمبطئات الموزعة (ARDL)، منهجية حديثا في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECUM)، إذ تعتمد هذه الطريقة على القيم الماضية للمتغيرات في عملية التقدير، وتعرف هذه الطريقة بمنهج اختبار الحدود boundry، حيث يتم صياغة نموذج UECUM ضمن إطار نموذج ARDL وبافتراض وجود متغيرين Y متغير تابع و X متغير مستقل نتحصل على الصيغة الدالية التالية:[3]

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p-1} \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q-1} \beta_j \Delta X_{t-j} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \varepsilon_t$$

[1] م عبد الرحمن عدس وآخرون، مبادئ الاقتصاد القياسي، دار وائل للنشر، الأردن.

[2] Gujarati, D. N., & Porter, D. C., Basic Econometrics, 5th ed., McGraw-Hill.

[3] Pesran,M, Shin, Y& Smith,R.(2001), **«bounds testing Approaches to the Analysis of Level Relationships»**, Jouranal of Applied Economic, 16, PP.289-326.

أين تمثل كل من: λ_1 و λ_2 و λ_3 معلمات علاقة طويلة المدى، بينما تمثل كل α_i و β_j و γ_k معلمات علاقة قصيرة المدى،

وتكون معلمة المتغير التابع المبطئة لفترة واحدة على يسار المعادلة، اما α_0 الجزء القاطع، ε_t أخطاء الحد العشوائي. كما يتم التعبير عن المعلومات الطويلة المدى في نموذج ARDL، وذلك بإيجاد معامل الأثر الطويل المدى لمتغير المستقل وهو عبارة عن حاصل قسمة معامل هذا المتغير المبطأة لفترة واحدة مضروبا في إشارة سالبة على المعامل المتغير التابع المبطأة لفترة واحدة[1]، فنتحصل على المعادلة التالية :[2]

$$\theta = -\frac{\lambda_2}{\lambda_1}$$

وبهذا يصبح نموذج العلاقة الطويلة الأجل كما يلي:

$$Y_t = \theta X_t + u_t$$

وتتمكنا كذلك هذه المقاربة إلى إمكانية تطبيقها باستعمال سلاسل زمنية قصيرة، أي في حالة وجود عدد المشاهدات قليل أقل من 30 مشاهدة عكس نموذج تصحيح الخطأ أو التكامل المشترك لجوهانسن، اضافة الى كونها تسمح بتقدير ديناميكية المدى القصير والمدى الطويل في آن واحد، كما تمَكِن هذه المقاربة للمتغيرات من اخذ درجات تأخير مثلى مختلفة.[3]

أ –خطوات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع **ARDL:** بناء على ما تم لنا ذكره سابقا تتمثل لنا الخطوات المتبعة في عملية التقدير كالتالي:

[1] مجدي الشوربجي،(2007) ، "أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري"، مجلة شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد6، ص156.

[2] عماد الدين أحمد المصبح، (2013)،" تقدير الحجم الامثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحنى آرمي وأسلوب **ARDL**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة القصيم، السعودية، المجلد 7، العدد1، ص 45، متوفر على الرابط https://platform.almanhal.com/Reader/Article/59631 :

[3] بن ساسي، محمد يحيى، (2021)، "استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2018"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ص 170.

-أولا: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية: وتعد خطوة أولية وضرورية لابد القيام بها قبل عملية التقدير نموذج، وذلك باستعمال اختبارات الجذر الوحدة للكشف عن درجة استقراية السلاسل الزمنية هل هي متكاملة عند I(0) أو I(1) او ما بين الدرجة واحد والصفر، وأنها لا تتعدى درجة التكامل من الدرجة الثانية I(2)،

-ثانيا: تحديد درجة الابطاء النموذج: حتى يتم تقدير النموذج الرياضي لابد من اختيار درجات التأخير الملائمة لكل متغيرة وفقا لمعايير AKAIC(AIC)و SCHWARTZ (SC) إذ يتم اختيار طول الفترة طبقا لأصغر قيمة لكل من المعيارين .

-ثالثا: اختبار الحدود ($Bounds\ test$): ليتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفقا لمنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، لابد من المرور عبر اختبار الحدود ($Bounds\ test$)، لمعرفة ما إذا كانت توجد علاقة طويلة الأمد بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. [1]

وتقوم نتائج اختبار الحدود ($bounds\ test$) على اختبار صحة الفرضيتين التاليتين:

$$\{H_0: \text{وجود علاقة طويلة الاجل}\ H_1: \text{عدم وجود علاقة طويلة الاجل}$$

ويتم رفض فرضية العدم إذا ما كانت إحصائية فيشر المحسوبة أقل من الحد الأعلى للحدود الموضوعة

-رابعا: تقدير النموذج **ARDL**: حيث من خلال هذا التقدير نتحصل على نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد والعلاقة قصيرة المدى وطويلة المدى في أن واحد حيث يمكنا بتقدير نموذج سواء في المدى الطويل ثم المرور بالمدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ أو العكس

ثانيا :اختبارات تشخيص النموذج : وتعتبر هذه الاختبارات اختبارات ثانوية والغرض منها هو التأكد من أن النموذج لا يعاني من المشاكل القياسية ومن بين هذه الاختبارات نذكر منها الاتي:

-اختبار :**Breusch –Godfrey**ويعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج، والذي بدوره يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من الدرجة أكبر من الواحد، ولإجراء هذا الاختبار هناك ثلاث طرق نذكرها كالاتي:

- تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب البواقي $\hat{\varepsilon}_t$،
- تقدير المعادلة الوسطية التالية:

$$\hat{u}_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{1t} + \cdots + \alpha_k X_{kt} + \rho_1 \hat{u}_{t-1} + \rho_2 \hat{u}_{t-2} + \cdots + \rho_p \hat{u}_{t-p} + \varepsilon_t$$

[1] Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001), Journal of Applied Econometrics .

مع العلم اننا سنفقد ρ باستعمال هذه المعادلة ، وبعد عملية التقدير نقوم بحساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2،

- نختبر فرضية استقلالية الأخطاء $H_0: \rho_1 = \rho_2 = \cdots = \rho_p = 0$

إذ يتم لنا اختبار هذه الفرضية من خلال حساب إحصائية LM والتي قيمتها تساوي $(n-) \times R^2$ والتي تتبع

التوزيع [2] بدرجة حرية p، فإذا تحصلنا على قيمة LM أكبر من $\chi^2(P)$ فإننا نرفض فرضية العدم H_0 [1]

-اختبار **Breusch-Pagan-Godfrey**: وقد تم تقديم هذا الاختبار عام 1989، وهو يقوم على الكشف مشكلة عدم ثبات التباين الحد العشوائي Heteroscedasticity، والتي تتمثل في تغير الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري، أي ان هناك ارتباط بين الحد العشوائي والمتغير التفسيري. وبالتالي الاخلال بإحدى الافتراضات الأساسية لعمليات التقدير بطريقة المربعات الصغرى، والمتمثل في ثبات تباين الحد العشوائي والذي يطلق عليها *Homoscedasticity.* وباختلال هذا الافتراض يجعل من عملية التقدير *OLS* تتصف بعدم الكفاءة، وإن كانت تتصف بعدم التحيز والاتساق ، و يعد اختبار Breusch-Pagan-Godfrey احدى الاختبارات المستعملة في الكشف عن هذا المشكل، والذي يعتمد بدوره كذلك على فكرة مضاعف لاجرنج ، حيث يقوم بتقدير ما يسمى بالانحدار المساعد، وذلك من أجل اختبار مدى وجود علاقة جوهرية بين e_t^2 والذي يمثل تباين الحد العشوائي والمتغير X_t والتي تمثل بعض أو كل المتغيرات التفسيرية في النموذج، فبعد عملية التقدير نتحصل على القيمة $\frac{e_t^2}{\tilde{\delta}^2}$ ويتم اختبار فرضية العدم والتي تنص على:

$$H_0 = \alpha_1 = \alpha_2 \ldots = \alpha_p = 0.$$

وبمقارنة القيم المقدرة لمجموع مربعات الانحدار بإحصائية $\chi^2_{p,\alpha}$ فإذا كانت أقل نقبل فرضية العدم وبالتالي لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين والعكس صحيح .

-اختبا « **Ramsey RESET** »: ويعد هذا الاختبار من بين الاختبارات الكشف والتشخيص عن الأخطاء، والتي تؤدي بدورها على التعرف على مدى ملاءمة تحديد أو تصميم النموذج ، فحسب Ramsey اعتبر ان للأخطاء موصفات مختلفة كالمتغيرات المحذوفة، عدم صحة المعادلة ، (العلاقة بين X و u) ، ويتم

[1] -Breusch, T. (1978), « **Testing for autocorrelation in dynamic linear models**», Australian Economie Papers, Vol.17.
-Godfrey, L.G.(1978), **« Testing for higher order serial correlation in regression equation when the regression equation when the regressors contain lagged dependant variables**», econometrica, Vol.46.

التأكد من ملائمة تحديد النموذج من خلال حساب إحصائية F حيث يتم قبول فرضية العدم والتي تنص على أن '' الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد" في حالة ما إذا كانت إحصائية F المحسوبة أقل من المجدولة وإذا كان العكس فرفض 0H ونقبل بفرض البديل أي " الدالة تعاني من مشكلة عدم التحديد" [1]

ثالثا :اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات **ARDL-ECM:** ويعتبر هذا الاختبار من الاختبارات البعدية كذلك، أي التي يتم تطبيقها بعد تقدير صيغة تصيح الخطأ لنموذج ARDL ويهدف هذا الاختبار إلى اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل ، و يطبق هذا الاختبار على بواقي النموذج وذلك بالاستعانة باختبارين هما. [2]

-اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة «Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM)»

-اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة «Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals (CUSUMSQ)»

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من CUSUM وCUSUMQS داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%. أما إذا وقع الكل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% فتكون هذه المعاملات غير مستقرة. [3]

[1] ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، "ARDL مفتاح، صليحة، (2021)، "تحليل التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام نموذج الجزائر، ص 112.

[2] Brown, R L, Durbin, & J.M. Evans (1975), «**Techniques for Testing the constancy of Regression Relationship over time**», Journal of the Royal Statistical Society, Series B, 37, P 149-192.

[3] Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001), Journal of Applied Econometrics.

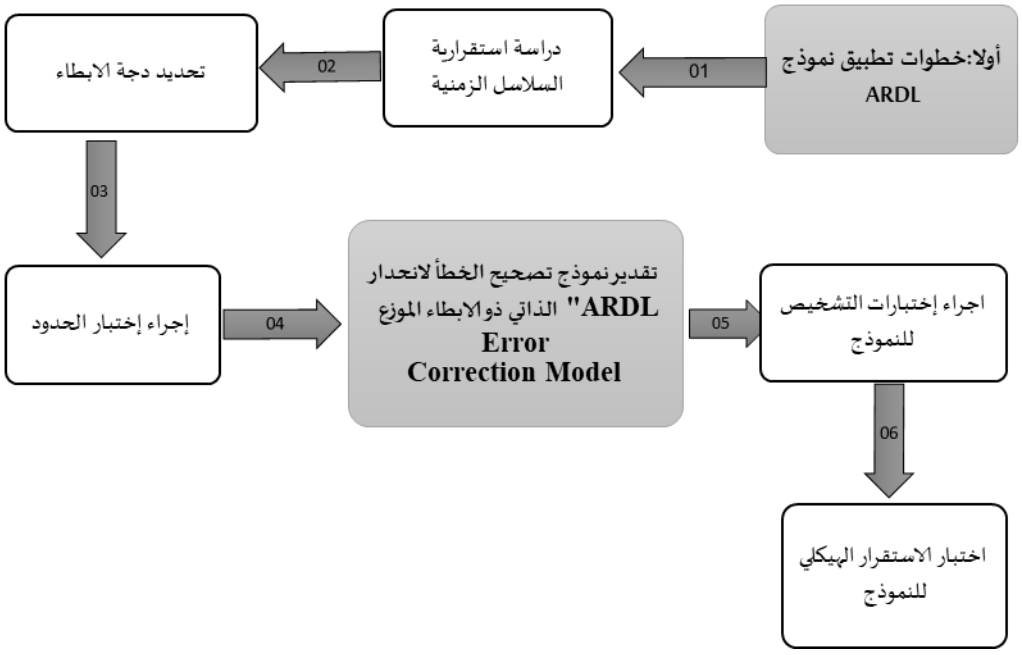

الشكل رقم 1: خطوات منهجية الدراسة القياسية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الدراسة .

المبحث الثاني: النموذج القياسي

المطلب الاول: صياغة النموذج القياسي

اولا: (استنادا على الدراسات السابقة وماتنصه النظرية الاقتصادية) استنادًا إلى الأدبيات والدراسات السابقة المعتمدة في هذه المذكرة، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة **(ARDL)** لدراسة أثر الائتمان البنكي وبقية المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل. ويتميز هذا النموذج بقدرته على دراسة العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية حتى في حالة اختلاف درجات الاستقرار، إضافة إلى إمكانية الكشف عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

وقد بينت دراسة عبد القادر بريش وكريمة رباط وجود أثر إيجابي لمؤشرات النظام المصرفي، وعلى رأسها الائتمان الموجه للقطاع الخاص، على النمو الاقتصادي. كما توصلت دراسة بلهوشات محمد الأمين، فوزي محيريق، وعلي قابوسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الائتمان البنكي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج .**ARDL** وفي السياق نفسه، أكدت دراسة وفاء القرصو على أهمية الائتمان البنكي كعامل مؤثر في تحفيز النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل. كما دعمت دراسة **Imishita** وجود علاقة إيجابية بين التمويل البنكي والنمو الاقتصادي.

وانطلاقًا من هذه النتائج، تم اشتقاق النموذج القياسي للدراسة بهدف قياس أثر الائتمان البنكي وبقية المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وبناءً عليه، يمكن صياغة النموذج القياسي كما يلي

وبالاعتماد على الدالة ، تم اشتقاق نموذج الدراسة كما يلي :

$$LGDPt=\alpha 0+i=1\sum p\alpha 1LGDPt-i+i=0\sum p\alpha 2LCPSt-i+i=0\sum p\alpha 3LDSt-i+i=0\sum p\alpha 4LOPENt-i+i=0\sum p\alpha 5INFt-i+i=0\sum p\alpha 6M2t-i +i=0\sum p\alpha 7FDIt-i$$

وبالاعتماد على الدالة ، تم اشتقاق نموذج الدراسة كما يلي:

$$\hat{u}_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{1t} + \cdots + \alpha_k X_{kt} + \rho_1 \hat{u}_{t-1} + \rho_2 \hat{u}_{t-2} + \cdots + \rho_p \hat{u}_{t-p} + \varepsilon_t$$

غير ان هذه المتغيرات مختلفة فيما بنها في وحدة القياس ولجعلها ذات حجم قياسي أصغر ومتجانسة، ولتحويلها كذلك إلى صيغة خطية نقوم بإدخال اللوغاريتم ونتحصل على المعادلة التالية:

وتعتمد الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات التي تضمنها النموذج، خلال الفترة 1980حتى عام 2015 ويوضح الجدول التالي مصادر وتعريف باسم البيانات المستخدمة في عملية التقدير :

الجدول رقم 3: معلومات على البيانات المستخدمة في عملية التقدير :

المتغيرات	اسم المتغير	المصدر
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولي
CPS	الائتمان الموجه للقطاع الخاص	البنك الدولي
LDS	الادخار المحلي	البنك الدولي
OPEN	الانفتاح التجاري	البنك الدولي
INF	معدل التضخم	البنك الدولي
M2	المعروض النقدي	البنك الدولي
FDI	الاستثمار الاجنب المباشر	البنك الدولي

المصدر: من إعداد الباحثة

وتبعا لمنهجية الدراسة، فإنه يمكن إعادة الصيغة الرياضية للنموذج كما يلي:

$$LGDP = f(LCPS, LDS, LOPEN, INF, M2, FDI)$$

المطلب الثاني: الخصائص الإحصائية لبيانات النموذج:

يتبين لنا من خلال الجدول أدناه اهم الخصائص الإحصائية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال الفترة 1980 إلى 2015 ل 36 مشاهدة وهذه المتغيرات كما هي متبينة لنا في الجدول أدناه تتمثل في أعلى وأدنى قيمة لكل متغير إضافة الى ذلك الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري والالتواء والتفلطح ، كما يبين

لنا كذلك قيمة Jarque –Beraإذ نقبل من خلالها فرضية العدم بالنسبة لمعظم متغيرات الدراسة والتي تتوزع توزعا طبيعيا باستثناء سلسلة القوة العاملة والتي لا تتوزع توزع الطبيعي وهذا ما توضحه القيمة الاحتمالية لمتغير LNL والتي هي أقل من 0.05 وبالتالي نقبل فرض العدم ونقر بأن السلسلة LnL لا تتوزع توزع طبيعيا.

الجدول رقم 4: الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

	LGDP	LCPS	LDS	LOPEN	INF	M2	FDI
Mean	1.082589	2.532529	3.635482	4.008826	11.25238	13.93509	0.804873
Median	1.246457	2.530924	3.605498	3.992681	8.942462	13.54843	0.780000
Maximum	1.719905	4.027906	4.056989	4.251348	53.78860	54.05141	1.960000
Minimum	0.357674	1.362877	3.234749	3.756538	-7.373748	-0.757531	-0.160000
Std. Dev.	0.470576	0.631468	0.226502	0.117766	12.53623	9.615201	0.581271
Skewness	-0.210079	0.147652	0.262044	0.204877	1.149113	2.053432	0.137752
Kurtosis	1.491188	2.706949	1.972854	2.355142	4.961078	9.996802	2.191423
Jarque-Bera	3.577357	0.252414	1.939143	0.851288	13.31118	95.98977	1.064145
Probability	0.167181	0.881432	0.379246	0.653349	0.001287	0.000000	0.587386
Sum	37.89062	88.63851	127.2419	140.3089	393.8334	487.7282	28.17055
Sum Sq. Dev.	7.529012	13.55754	1.744312	0.471544	5343.337	3143.371	11.48779
Observations	35	35	35	35	35	35	35

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews13.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المشاهدات بلغ 35 مشاهدة لكل متغير، وهو ما يدل على توفر سلسلة زمنية مناسبة لإجراء التحليل القياسي. كما تشير نتائج المتوسط الحسابي والوسيط إلى وجود تقارب نسبي بين القيم، مما يعكس نوعًا من الاستقرار النسبي في تطور المتغيرات خلال فترة الدراسة. وتوضح القيم الدنيا والعليا وجود تفاوت في مستويات المتغيرات الاقتصادية، وهو أمر طبيعي نتيجة التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الدراسة. أما الانحراف المعياري فيبين درجة تشتت البيانات حول متوسطاتها الحسابية، حيث كلما كانت قيمته مرتفعة دل ذلك على وجود تقلبات أكبر في المتغيرات. كما يسمح اختبار Jarque–Bera بالتحقق من مدى خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 فإننا نقبل فرضية التوزيع الطبيعي، وهو ما يعزز موثوقية النتائج القياسية لاحقًا. وتتوافق هذه النتائج مع دراسة عبد القادر بريش وكريمة رباط التي اعتمدت على التحليل الإحصائي الوصفي

للسلاسل الزمنية قبل تطبيق نموذجVAR ، كما تنسجم مع دراسة وفاء القرصو التي أكدت أهمية اختبار خصائص البيانات والتأكد من سلامتها قبل تقدير نموذج ARDL واختبارات التكامل المشترك[1]

المبحث الثالث: تقدير النموذج الرياضي

المطلب الاول: اختبار الاستقرارية:

تعد دراسة استقراريه السلاسل الزمنية خطوة أولية، لابد التطرق إليها قبل تطبيق منهجية. ARDL ولقد تمت دراسة استقراريه السلال الزمنية بالاستعانة باختبار كل من اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey–Fuller (ADF)، وذلك من أجل التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء، كما تم كذلك الاستعانة باختبار فليب بيرون Philip–Perron testوذلك من أجل التأكد من درجة استقرارية السلاسل الزمنية، كما أن اختبار PP يناسب عندما يكون لدينا حجم العينة الصغيرة وكي نتأكد من نتائج اختبار ADF .

أولا: دراسة استقرارية المتغيرات: :

تعد دراسة استقراريه السلاسل الزمنية خطوة أولية، لابد من التطرق إليها قبل تطبيق منهجية Augmented ARDL. ولقد تمت دراسة استقرارية السلال الزمنية بالاستعانة باختبار كل من اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey–Fuller (ADF)، وذلك من أجل التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء، كما تم كذلك الاستعانة باختبار فليب بيرون Philip–Perron test وذلك من أجل التأكد من درجة استقراريه السلاسل الزمنية، كما يكون اختبار PP مناسبا عندما يكون حجم العينة صغيرا، وأيضا كي نتأكد من نتائج اختبار ADF . ويلخص الجدول (02) نتائج اختبارات الاستقرارية لكل السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة:

للمزيد من التفصيل انظر الى كل من :

Jarque, C. M., & Bera, A. K. (1987). A test for normality of observations and regression residuals. International Statistical Review, 55(2), 163–172.

.عبد القادر بريش، كريمة رباط. دراسة حول أثر مؤشرات النظام المصرفي على النمو الاقتصادي، مذكرة جامعية جزائرية وفاء القرصو. دراسة حول العلاقة بين الائتمان البنكي والنمو الاقتصادي باستخدام .(مرجع لدعم الإحصاء الوصفي والانحراف المعياري .، مذكرة جامعية جزائريةARDL نموذج

Gujarati, D. N. (2004). Basic Econometrics. McGraw-Hill. (

Brooks, C. (2014). Introductory Econometrics for Finance. Cambridge University Press.

الجدول رقم 5: جدول الاستقرار

		اختبار ديكي فولر المطور*ADF*			اختبار فيليبس بيرون*PP*		
الفروقات	**المتغيرات**	**ثابت**	**ثابت واتجاه عام**	**دون ثابت واتجاه عام**	**ثابت**	**ثابت واتجاه عام**	**دون ثابت واتجاه عام**
عند المستوى	*LGDP*	*-0.4066* *(0.8969)* NO	*-2.0951* **(0.5300)** NO	*-0.6407* **(0.8498)** NO	*-0.6976* *(0.8341)* NO	*-2.3177* *(0.4137)* NO	*-0.3682* *(0.7853)* NO
	LCPS	*-4.5670* **(0.0009)** ***	*-5.5135* **(0.0004)** ***	*-2.2033* **(0.0285)** *	*-4.5706* *(0.0009)* ***	*-5.5171* *(0.0004)* ***	*-1.9947* *(0.0455)* *
	LDS	*-1.2958* **(0.6202)** NO	*-4.5856* **(0.0057)** NO	*2.7546* **(0.9979)** NO	*-1.2560* *(0.6383)* NO	*-1.9257* **(0.6193)** NO	*2.0439* (0.9886) NO
	LOPEN	*-4.5670* **(0.0009)** ***	*-5.5135* **(0.0004)** ***	*-2.2033* **(0.0285)** *	*-4.5706* *(0.0009)* ***	*-5.5171* *(0.0004)* ***	*-1.9947* *(0.0455)* *
	INF	*-4.5670* **(0.0009)** ***	*-5.5135* **(0.0004)** ***	*-2.2033* **(0.0285)** *	*-4.5706* *(0.0009)* ***	*-5.5171* *(0.0004)* ***	*-1.9947* *(0.0455)* *
	M2	*-4.5670* **(0.0009)** ***	*-5.5135* **(0.0004)** ***	*-2.2033* **(0.0285)** *	*-4.5706* *(0.0009)* ***	*-5.5171* *(0.0004)* ***	*-1.9947* *(0.0455)* ***
	FDI	*-4.3445* **(0.0016)** **	*-4.7585* **(0.0029)** **	*-3.9953* **(0.0002)** ***	*-3.7452* **(0.0077)** **	*-4.1707* **(0.0122)** *	*-3.8591* **(0.0003)** ***
عند الفرق الأول	*LGDP*	*-4.7068* **(0.0006)** ***	*-5.0946* **(0.0012)** ***	**-4.8801** **(0.0000)** ***	*-4.7068* **(0.0006)** ***	*-4.5759* **(0.0046)** ***	**-4.5699** **(0.0000)** ***
	LCPS	*_4.8247* *(0.004)* ***	*-4.08322* **(0.0023)**	*-1.1088* **(0.2374)**	*-4.8801* **(0.0000)**	*-4.0275* **(0.0174)**	**-3.3213** **(0.0016)**
	LDS	*_6.1171* *(0.0000)*	*-6.1386* **(0.0001)**	*-6.1901* **(0.0000)**	*-4.0743* **(0.0034)**	*-4.0275* **(0.0174)**	**-3.3213** **(0.0016)**
	LOPEN	*-6.5577* *(0.0000)*	*-6.7378* **(0.0000)**	*-6.6700* **(0.0000)**	*-4.0743* **(0.0034)**	*-4.0275* **(0.0174)**	**-3.3213** **(0.0016)**
	FDI	*-7.9161* *(0.0000)*	*-5.8230* **(0.0002)**	*-8.0338* **(0.0000)**	*-4.0743* **(0.0034)**	*-4.0275* **(0.0174)**	**-3.3213** **(0.0016)**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

تحليل النتائج : -*معنوي عند 1% ، ** معنوي عند 5%، ***معنوي عند 10%.

تشير إلى قيمة الاحتمالية: وهي عبارة عن مستوى الدلالة المقابل لقيمة t للمتغير بإبطاء لفترة واحدة

وتشير نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختباري ديكي فولر الموسع ADF وفيلبس – بيرون PP، المبنية في الجدول أعلاه إلى أن جميع متغيرات النموذج غير مستقرة في المستوي ولها جذر وحدة I(1) ماعدا المتغيرين INF، M2 المستقر في المستوى I(0). ومتغير LCPS مستقر عند مستوى في نموذجين بوجود ثابت وبالنسبة للنموذج بوجود ثابت واتجاه العام غير انه ليس مستقر في النموذج الثالث بدون ثابت وبدون اتجاه عام في كلا الاختبارين (ADF وPP)، ولكنه مستقر عند الفرق الأول في النماذج الثالث في إختبار كل من ADF و .pp وبذلك فإن كلا من طريقتي المربعات الصغرى العادية والتكامل المشترك وتصحيح الخطأ غير مناسبتين لتقدير العلاقة. بينما يعتبر أسلوب نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد هو الأنسب. حيث يشير العبدلي (2007) إلى أن هذه الطريقة تتميز بصلاحيتها " سواء أكانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر I(0) أم متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أم كان بينها تكامل مشترك من الرتبة نفسها."

ثانيا: تحديد درجة الإبطاء لنموذج :ARDL

وبالاعتماد على خاصية الاختيار الأوتوماتيكي في برنامج Eviews*13*بعد وضع العدد الأقصى للتأخيرات مع مراعات الحفاظ على أقصى قدر من المعلومات، تم الحصول على درجات التأخير التالية وفقا لترتيب المتغيرات في الكتابة الرياضية(1,0,1,0,0,0,0) ARDL . أنظر الشكل (2).

الشكل رقم 2: قيم معايير المعلومات عند مختلف النماذج.

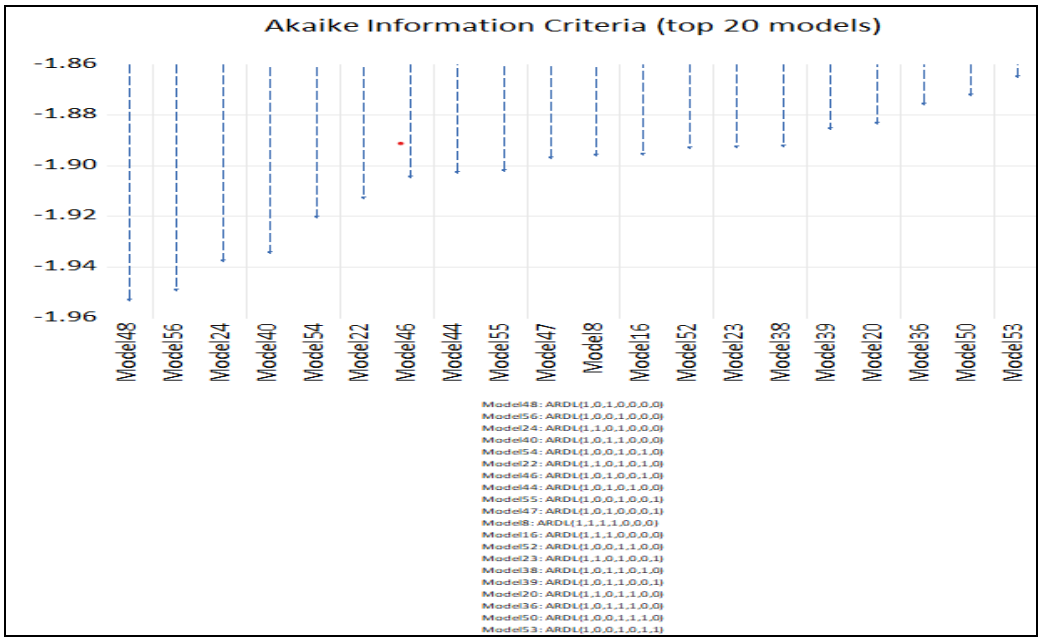

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

ثالثا : نتائج اختبار الحدود :(***bounds test***)نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 6: نتائج اختبار الحدود :(bounds test)

إحصائية الاختبار	قيمة الإحصائية	عدد المتغيرات
إحصائية فيشر	4.039640	6
القيم الحرجة للاختبار		
مستوى المعنوية	الحد 0	الحد 1
18%	**1.99**	**2.49**
5%	**2.27**	**3.28**
2.5%	**2.55**	**3.61**
1%	**2.88**	**3.99**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن القيمة الإحصائية لفيشر المحسوبة تفوق قيم الحد الأعلى للقيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية الإحصائية، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

رابعا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ للانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع **ARDL Error Correction Model:**

بعد تأكد من عدم وجود استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات من درجة الثانية، كما بينت كذلك نتائج اختبار الحدود، على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات تم تقدير علاقة التكامل المشترك للانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع والتي يمكن لنا صياغتها رياضيا كالتالي :

$$LGDP = a_0 + \sum_{i=1}^{m} LGDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_{1i} LCPS_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_{2i} LDS_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_{3i} LOPEN_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_{4i} INF_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_{5i} M2_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_{6i} FDI_{t-i} + \varepsilon_t$$

1 – نتائج تقدير نموذجARDL في الأمد الطويل : Long run

وبتطبيق منهجية **ARDL** وذلك بالاستعانة ببرنامج **EVIEWS 9**، كانت نتائج التقدير المتحصل عليها في الأمد الطويل موضحة كما في الجدول (8.4).

الجدول رقم 7: معاملات تقدير *ARDL* في الأمد القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LGDP)
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 0, 0, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/17/26 Time: 18:53
Sample: 1990 2024
Included observations: 34

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDS)	1.174570	0.129089	9.098903	0.0000
CointEq(-1)*	-0.047686	0.007414	-6.431634	0.0000

R-squared	0.714716	Mean dependent var	0.020054
Adjusted R-squared	0.705800	S.D. dependent var	0.132920
S.E. of regression	0.072096	Akaike info criterion	-2.364614
Sum squared resid	0.166331	Schwarz criterion	-2.274828
Log likelihood	42.19843	Hannan-Quinn criter.	-2.333994
Durbin-Watson stat	1.885572		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال نتائج جدول تقدير نموذج تصحيح الخطأARDL

من خلال نتائج جدول تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL في الأمد القصير، يتضح أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية جيدة، حيث بلغ معامل التحديد$R^2 = 0.714716$ ، ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 71.47% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، في حين تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج. كما بلغ معامل التحديد المعدل$Adjusted R^2 = 0.705800$ ، الأمر الذي يؤكد ملاءمة النموذج للتحليل القياسي. إضافة إلى ذلك، سجلت إحصائية دوربن واتسون قيمة قدرها1.885572 ، وهي قيمة قريبة من 2، مما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، وهو ما يعزز موثوقية النتائج المتوصل إليها(1.(

وفيما يتعلق بمتغير الادخار المحلي(D(LDS ، فقد أظهرت النتائج وجود أثر موجب ومعنوي إحصائيًا على الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معامل التقدير 1.174570 عند مستوى معنوية0.0000 ، وهي قيمة تقل عن 5%، مما يدل على أن ارتفاع الادخار المحلي يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في الأجل القصير، باعتبار أن الادخار يمثل مصدرًا أساسيًا لتمويل الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي. وتنسجم هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة عبد القادر بريش وكريمة رباط بشأن الأثر الإيجابي لمؤشرات النظام المصرفي على النمو الاقتصادي، كما تؤكد ما جاءت به دراسة Dr. B. S. Imishita حول وجود علاقة إيجابية بين التمويل البنكي والنمو الاقتصادي في نيجيريا 2.

أما فيما يخص معامل تصحيح الخطأ(CointEq(−1 ، فقد جاء سالبًا ومعنويًا إحصائيًا عند مستوى 1%، حيث بلغت قيمته 0.047686− مع قيمة احتمالية تساوي0.0000 ، وهو ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. كما تعكس الإشارة السالبة صحة النموذج من الناحيتين الاقتصادية والقياسية، إذ تشير إلى قدرة النموذج على تصحيح الاختلالات قصيرة الأجل والعودة التدريجية نحو حالة التوازن في الأجل الطويل. وتدل قيمة المعامل على أن سرعة التعديل نحو التوازن تقدر بحوالي 4.76% سنويًا، وهي نسبة تعكس بطئًا نسبيًا في استعادة التوازن. وتدعم هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة وفاء القرصو التي أثبتت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذجARDL ، إضافة إلى توافقها مع نتائج دراسة بلهوشات محمد الأمين وفوزي محيريق وعلي قابوسة التي أكدت معنوية معامل تصحيح الخطأ ووجود تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية في الأجل الطويل.[1]

- Durbin, J., & Watson, G. S. (1950). Testing for serial correlation in least squares regression. Biometrika, 37(3–4), 409–428.
- ، مذكرة ARDL بلهوشات محمد الأمين، فوزي محيريق، علي قابوسة. دراسة حول العلاقة بين الائتمان البنكي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج .ماستر/دكتوراه، جامعة جزائرية
- .عبد القادر بريش، كريمة رباط. دراسة حول أثر مؤشرات النظام المصرفي على النمو الاقتصادي
- Imishita, B. S. Study on the relationship between bank credit and economic growth in Nigeria.
- .، مذكرة ماستر/دكتوراه، جامعة جزائريةARDL وفاء القرصو. دراسة حول العلاقة بين الائتمان البنكي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج
- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, 16(3), 289–326[1]

2. نتائج تقدير نموذج **ARDL** في الأمد الطويل

الجدول رقم 8: نتائج تقدير نموذج *ARDL* الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCPS	-0.830131	2.314320	-0.358693	0.7228
LDS	12.32640	19.83492	0.621449	0.5399
LOPEN	-14.64799	25.99940	-0.563397	0.5782
INF	-0.046479	0.086705	-0.536059	0.5967
M2	0.000941	0.043476	0.021643	0.9829
FDI	0.796626	1.925136	0.413803	0.6825
C	17.13097	39.30743	0.435820	0.6667

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

التعليق

من خلال جدول تقدير المعاملات طويلة الأجل تشير النتائج إلى ما يلي:

– من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل، يتضح أن أغلب المتغيرات المفسرة جاءت غير معنوية إحصائيًا، وهو ما يعكس محدودية تأثير بعض المتغيرات المالية والاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما يدل على وجود اختلالات هيكلية داخل الاقتصاد الوطني أثرت على فعالية هذه المتغيرات في دعم الناتج المحلي الإجمالي. فقد سجل متغير الائتمان الموجه للقطاع الخاص LCPSLCPSLCPSعلاقة سالبة وغير معنوية إحصائيًا، حيث بلغ معامل التقدير 0.830131−0.830131−0.830131بقيمة احتمالية 0.72280.72280.7228، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن الائتمان البنكي لم يكن له تأثير فعلي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. ويمكن تفسير هذه النتيجة بكون جزء معتبر من القروض البنكية في الجزائر يوجه نحو الاستهلاك أو القطاعات ضعيفة الإنتاجية بدل القطاعات الاستثمارية المنتجة للقيمة المضافة، إضافة إلى ضعف كفاءة الوساطة المالية وغياب سوق مالية متطورة تسمح بتوجيه الموارد نحو الأنشطة الاقتصادية الأكثر إنتاجية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة وفاء القرصو التي توصلت إلى وجود أثر سلبي وغير معنوي للائتمان المصرفي

على النمو الاقتصادي في الجزائر، وأرجعت ذلك إلى محدودية فعالية الجهاز المصرفي وهيمنة الطابع الريعي على الاقتصاد الجزائري (1)

أما بالنسبة لمتغير الادخار المحلي LDSLDSLDS، فقد جاء بمعامل موجب بلغ 12.3264012.3264012.32640، إلا أن القيمة الاحتمالية المقدرة بـ 0.53990.53990.5399 تشير إلى عدم معنويته الإحصائية، مما يدل على أن الادخار المحلي لم يساهم بشكل فعال في دعم النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. ويمكن تفسير ذلك بضعف قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة المدخرات وتحويلها إلى استثمارات حقيقية منتجة، إضافة إلى توجه جزء من المدخرات نحو الاكتناز أو المضاربة بدل الاستثمار المنتج. كما قد يرجع ذلك إلى ضعف مناخ الاستثمار وقلة المشاريع الإنتاجية القادرة على استيعاب هذه المدخرات. وتتوافق هذه النتيجة جزئيًا مع دراسة عبد القادر بريش وكريمة رباط التي أكدت أن بعض مؤشرات النظام المالي والمصرفي في الجزائر لم تحقق أثرًا معنويًا واضحًا على النمو الاقتصادي بسبب محدودية كفاءة القطاع المالي.

وفيما يتعلق بمتغير الانفتاح التجاري LOPENLOPENLOPEN، فقد سجل علاقة سالبة وغير معنوية إحصائيًا، حيث بلغ معامل التقدير −14.64799−14.64799−14.64799 بقيمة احتمالية 0.57820.57820.5782، ما يعكس ضعف مساهمة الانفتاح التجاري في دعم النمو الاقتصادي الجزائري. ويمكن تفسير هذه النتيجة بكون الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على الواردات لتغطية احتياجات السوق المحلية، مقابل ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهو ما يؤدي إلى تفاقم العجز التجاري وتقليص الأثر الإيجابي المتوقع للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي. كما أن ضعف تنافسية المنتجات الوطنية وعدم تنوع القاعدة الإنتاجية يحدان من قدرة الاقتصاد الجزائري على الاستفادة من مزايا التجارة الخارجية. وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات الخاصة بالاقتصادات الريعية التي ترى أن الانفتاح التجاري لا يحقق نتائج إيجابية في ظل غياب التنويع الاقتصادي وضعف الإنتاج المحلي(3.(

أما بالنسبة لمعدل التضخم INFINFINF، فقد جاءت العلاقة سالبة وغير معنوية إحصائيًا، حيث بلغ معامل التقدير −0.046479−0.046479−0.046479 بقيمة احتمالية 0.59670.59670.5967، مما يدل على أن التضخم لم يكن له تأثير مباشر وواضح على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. ويمكن تفسير ذلك بكون معدلات التضخم المسجلة في الجزائر بقيت ضمن مستويات يمكن التحكم فيها نسبيًا، إضافة إلى تدخل الدولة في دعم بعض الأسعار والمواد الأساسية، الأمر الذي خفف من التأثير السلبي للتضخم على النشاط الاقتصادي والاستهلاك والاستثمار. كما قد يشير ضعف معنوية التضخم إلى أن

الاقتصاد الجزائري يتأثر بعوامل أخرى أكثر تأثيرًا من المستوى العام للأسعار، خاصة تقلبات أسعار النفط وعائدات المحروقات.

وفيما يخص الكتلة النقدية M2M2M2، فقد جاءت العلاقة موجبة لكنها ضعيفة جدًا وغير معنوية إحصائيًا، حيث بلغ معامل التقدير 0.0009410.0009410.000941بقيمة احتمالية مرتفعة جدًا بلغت 0.98290.98290.9829، وهو ما يدل على محدودية فعالية السياسة النقدية في تحفيز النمو الاقتصادي. ويمكن تفسير هذه النتيجة بضعف انتقال أثر السيولة النقدية نحو الاستثمار الحقيقي، إضافة إلى تركّز النشاط البنكي في التمويل قصير الأجل وضعف تمويل المشاريع الإنتاجية الكبرى. كما أن ارتفاع السيولة في الاقتصاد لا يعني بالضرورة زيادة الإنتاج إذا لم تقترن بارتفاع الاستثمار والإنتاجية.

أما الاستثمار الأجنبي المباشر FDIFDIFDI، فقد سجل علاقة موجبة لكنها غير معنوية إحصائيًا، حيث بلغ معامل التقدير 0.7966260.7966260.796626بقيمة احتمالية 0.68250.68250.6825، مما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن له تأثير فعال على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة. ويمكن تفسير ذلك بتركز أغلب الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، دون انتقال فعلي للتكنولوجيا أو خلق تنوع اقتصادي حقيقي، إضافة إلى وجود عراقيل إدارية وتشريعية تحد من جذب الاستثمارات الأجنبية المنتجة. وتتوافق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات التي أكدت أن أثر الاستثمار الأجنبي يبقى محدودًا في الاقتصادات الريعية المعتمدة على قطاع واحد، خاصة في ظل ضعف البيئة الاستثمارية وعدم تنوع الاقتصاد (4)

وبصفة عامة، تبين نتائج الدراسة أن أغلب المتغيرات المالية والنقدية المدروسة لم تحقق أثرًا معنويًا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الأجل الطويل، وهو ما يعكس استمرار التبعية لقطاع المحروقات، وضعف التنويع الاقتصادي، إضافة إلى محدودية فعالية الجهاز المصرفي والسياسات الاقتصادية في توجيه الموارد نحو القطاعات المنتجة. كما توضح النتائج أن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يتطلب إصلاحات هيكلية عميقة تشمل تطوير القطاع المالي، تحسين مناخ الاستثمار، تنويع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز كفاءة توجيه التمويل نحو الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية[1].

[1] ، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 7، 2020، "ARDL وفاء القرصو، "أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج (1) ص 115.

(2) عبد القادر بريش وكريمة رباط، "أثر متغيرات النظام المصرفي على النمو الاقتصادي"، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 12، 2019، ص 91.

(3) Krugman Paul & Obstfeld Maurice, International Economics: Theory and Policy, Pearson Education, 2009, p. 543.

(4) Todaro Michael & Smith Stephen, Economic Development, Pearson Education, 2015, p. 682.

المطلب الثاني: تشخيص النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة

ولتأكد خلو النموذج من المشاكل القياسية نلخص في الجدول التالي أهم الاختبارات التي تساعدنا على الحكم على مدى دقة النموذج فكانت النتائج اختبارات الفحص القياسي كما يلي :

الجدول رقم 9: نتائج اختبارات فحص النموذج

Ramsey's reset test	Heteroscedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	Normality test
F=2.150857 (0.1555)	Prob.Chi-square(1)= 0.8805	F=0.615720 (0.5489)	**Jarque-Bera=2.268 Pron(0.3217)**

-() تشير إلى قيمة الاحتمالية

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

بعد تقدير نموذج ARDL تشير النتائج الاختبارات الاحصائية الموضحة في الجدول أعلاه أولا من خلال القيمة الاحتمالية ل Jarque –bera والتي تساوي 0.3217 وهي أكبر من0.05 وعليه نستطيع القول ان الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي، كما أنه لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل ، وهذا ما يؤكد لنا نتيجة اختبار فرضية عدم ارتباط البواقي بواسطة اختبار Breusch–Godfrey،وتشير قيمة احتمال احصائيةF إلى0.5489وهي اكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط خطي بين الأخطاء، كذلك فقد تم اختبار فرضية تجانس تباين الأخطاء Heteroscedasticity، بالاستعانة باختبار Breusch–Pagan–Godfreyوالذي أظهرت نتائجه ثبات فرضية تجانس تباين الأخطاء، حيث تشر قيمة احتمال Chi–square(12) إلى 0.88.5 وهي أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بتجانس تباين الأخطاء. وفيما يخص ملائمة الشكل الدالي للنموذج وبالاستعانة باختبار Ramsey Reset، فقد تبين لنا ملائمة الشكل الدالي للنموذج حيث بلغت قيمة إحصائية F=2.150857وهو ما تؤكده القيمة الاحتمالية لـF حيث وصلت إلى 0.1555 وهي أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة "لا تعاني الدالة من مشكلة عدم التحديد"وعليه على العموم قد أظهرت النتائج أن النموذج خالي من المشكلات القياسية،

4 – اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات **ARDL–ECM**ومن خلال الشكلين 3و(4 على التوالي، يتضح أن نتائج الاختبارين تشير إلى استقرار النموذج خلال فترة الدراسة، مما يعكس استقرار العلاقة بين

متغيرات الائتمان البنكي والنمو الاقتصادي عبر الزمن. كما تظهر النتائج أن القيم الإحصائية للاختبار، الممثلة بالمنحنى البياني، تبقى ضمن الحدود الحرجة الممثلة بالخطوط المستقيمة، وذلك عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يدل على عدم وجود اختلالات هيكلية جوهرية، ويؤكد بذلك صلاحية النموذج واعتماديته في تفسير العلاقة بين الائتمان البنكي والنمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة.

الشكل رقم 3: نتائج اختبار *CUSUM* **الشكل رقم 4**: نتائج اختبار *CUSUMQS*

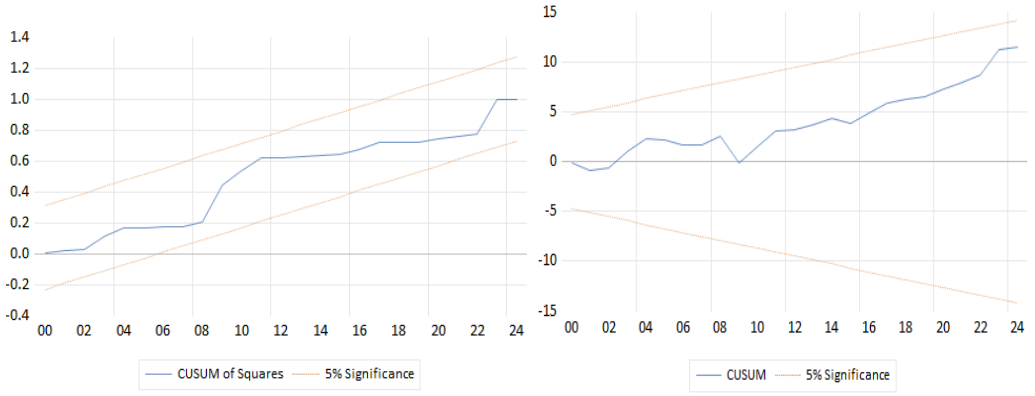

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 13

خلاصة الفصل:

خصص هذا الفصل للدراسة التطبيقية التي هدفت إلى قياس أثر الائتمان البنكي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2024، وذلك بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) في الأجلين القصير والطويل.

وقد تم في البداية دراسة خصائص السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبارات الجذر الوحدة، والمتمثلة في اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP)، وذلك من أجل التأكد من درجة استقرارية المتغيرات وتحديد درجة تكاملها، حيث أظهرت النتائج أن المتغيرات متكاملة عند المستويين I(0) و I(1)، وهو ما يسمح باستخدام نموذج ARDL.

كما تم تحديد فترات الإبطاء المثلى بالاعتماد على معايير المعلومات، ثم إجراء اختبار الحدود (Bounds Test) للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. وبعد التأكد من وجود هذه العلاقة، تم تقدير نموذج ARDL واستخراج نتائج الأجلين القصير والطويل، إضافة إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لقياس سرعة العودة إلى التوازن.

وللتأكد من سلامة النموذج المقدر، تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية، مثل اختبار الارتباط الذاتي (LM)، واختبار Ramsey RESET الهيكلي، إلى جانب اختبارات الاستقرار (CUSUM وCUSUMSQ)، والتي أكدت في مجملها جودة النموذج واستقرار معاملاته خلال فترة الدراسة.

وقد بينت النتائج المتوصل إليها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الائتمان البنكي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مما يؤكد الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار والإنتاج، وهو ما يتوافق مع الإطار النظري والدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

الخاتمة

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر الائتمان البنكي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2024، باعتباره من المواضيع الاقتصادية المهمة التي حظيت باهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، نظراً للدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج، بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

وقد هدفت الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الائتمان البنكي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي .، والذي يسمح بدراسة العلاقة في الأجلين القصير والطويل(ARDL) للفجوات الزمنية الموزعة

كما تم التطرق في الجانب النظري إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالائتمان البنكي والنمو الاقتصادي، إضافة إلى عرض أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، مع إبراز واقع القطاع المصرفي الجزائري وأهم .الإصلاحات التي عرفها خلال فترة الدراسة

، ثم تطبيق (PP)و (ADF) أما في الجانب التطبيقي، فقد تم إجراء اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختباري ARDL للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وبعدها تم تقدير نموذج (Bounds Test) اختبار الحدود ، بالإضافة إلى القيام بالاختبارات التشخيصية واختبارات الاستقرار الهيكلي للتأكد من جودة (ECM) ونموذج تصحيح الخطأ .النموذج وصلاحية النتائج المتوصل إليها

تحقق الفرضيات

تم التأكد من صحة الفرضية الرئيسية التي تنص على أن الائتمان البنكي يؤثر تأثيرًا ذا دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل، حيث أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية .بين الائتمان البنكي والنمو الاقتصادي

كما تم التأكد من صحة الفرضيات الفرعية، إذ أثبتت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى مساهمة الائتمان البنكي في تحفيز الاستثمار والإنتاج، كما تبين أن تطور الائتمان البنكي يؤثر إيجابياً على .النشاط الاقتصادي في الجزائر

النتائج المتوصل إليها

.وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الائتمان البنكي والنمو الاقتصادي في الجزائر

.وجود تأثير للائتمان البنكي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل

.أن القطاع المصرفي يلعب دوراً مهماً في دعم النشاط الاقتصادي ARDL أظهرت نتائج نموذج

.أثبتت الاختبارات التشخيصية سلامة النموذج المقدر وخلوه من المشاكل القياسية

.استقرار معاملات النموذج خلال فترة الدراسة (CUSUMSQو CUSUM) أكدت اختبارات الاستقرار الهيكلي

.تبين أن فعالية الائتمان البنكي في دعم النمو الاقتصادي ترتبط بكفاءة توجيه القروض نحو القطاعات المنتجة

التوصيات

ضرورة توجيه الائتمان البنكي نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، خاصة الصناعة والفلاحة والمؤسسات .الصغيرة والمتوسطة

.تحسين كفاءة النظام المصرفي الجزائري وتطوير آليات منح القروض بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد الوطني

.تشجيع الاستثمار المنتج من خلال تسهيل حصول المؤسسات الاقتصادية على التمويل البنكي

.مواصلة الإصلاحات البنكية والمالية بهدف تعزيز فعالية الوساطة المالية

.تعزيز الاستقرار المالي والنقدي لضمان فعالية أكبر للائتمان البنكي في دعم النمو الاقتصادي

.تطوير الخدمات البنكية وعصرنة النظام المصرفي بما يساهم في رفع كفاءة القطاع البنكي

آفاق الدراسة

يمكن مستقبلاً توسيع الدراسة من خلال إدراج متغيرات اقتصادية ومالية أخرى، مثل سعر الفائدة، التضخم، والاستثمار الأجنبي المباشر، أو إجراء دراسات مقارنة بين الجزائر ودول أخرى، بما يسمح بفهم أعمق للعلاقة بين الائتمان البنكي والنمو الاقتصادي في الاقتصادات النامية.

قائمة المصادروالمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1.عبد المجيد قدي، *إدارة البنوك التجارية*، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2019 .

2.طارق عبد العال حماد، *إدارة الائتمان المصرفي*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018 .

3.سعيد شلبي، *النقود والبنوك والمؤسسات المالية*، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2020 .

4.محمد الصيرفي، *الإدارة المصرفية: إدارة البنوك وتطبيقاتها*، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2017 .

5.طارق عبد العال حماد، *إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك، مخاطر الائتمان والاستثمارات*، الدار الجامعية، القاهرة، 2007 .

6.سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، *النقود والبنوك والمصارف المركزية*، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016 .

7.واين نافزيجر، *التنمية الاقتصادية*، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2018 .

8.هاشمي الطيب، *مدخل إلى التنمية الريفية والمجتمع الريفي: مفاهيم، نظريات، سياسات*، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2021 .

9.محسن حسن المعموري، *مبادئ علم الاقتصاد*، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019 .

10.الطاهر قانة، *علم الاقتصاد لطلبة العلوم الاقتصادية*، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2019 .

11.محمد عبد القادر عطية، *الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق*، الدار الجامعية، مصر .

12.عبد الرحمن عدس وآخرون، *مبادئ الاقتصاد القياسي*، دار وائل للنشر، الأردن .

13.Krugman Paul & Obstfeld Maurice, *International Economics: Theory and Policy*, Pearson Education, 2009.

14.Todaro Michael & Smith Stephen, *Economic Development*, Pearson Education, 2015.

15.Gujarati, D. N., & Porter, D. C., *Basic Econometrics*, McGraw-Hill, 2009.

16.Enders, W., *Applied Econometric Time Series*, Wiley, 2015.

17.Brooks, C., *Introductory Econometrics for Finance*, Cambridge University Press, 2014.

المجلات والدوريات العلمية

18.مسعودي زكرياء، عزي خليفة، "أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL دراسة قياسية للفترة"(1980-2017) ، *مجلة إضافات اقتصادية*، المجلد 04، العدد 01، 2020 .

19.محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، *مجلة الباحث*، المجلد 02، العدد 10، 2012 .

20.عتو الشارف، أجري خيرة، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2011"، *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، المجلد 05، العدد 08، 2015 .

21.إيمان محمد إبراهيم علي، "دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة بعض الدول العربية"، *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، جامعة القاهرة، المجلد 22، العدد 01، 2021 .

22.بلحواس سليمة، نشاد حكيم، شريف محمد، "العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر"، *مجلة التنمية الاقتصادية*، المجلد 18، العدد 02، 2024 .

23.نورة بيري، عبد القادر دبوش، "أثر العتبة في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي"، *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، المجلد 11، العدد 01، 2018 .

24.إيمان بن زروق، "أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة-1990 (2019"، *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*، المجلد 02، العدد 04، 2022 .

25.نوالة بوزيدي، "نماذج النمو الاقتصادي: عرض ونقد"، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، المجلد 16، العدد 01، 2020 .

26.عبد الرحمان بوشامة، "التقدم التكنولوجي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كمحدد للنمو"، *مجلة الباحث الاقتصادي*، المجلد 09، العدد 02، 2021 .

27.أحمد بوزيد، "النمو المدفوع بالطلب في الفكر ما بعد الكينزي: عرض لنموذج كالدور"، *مجلة الاقتصاد الصناعي*، المجلد 11، العدد 01، 2021 .

28.سارة بوحفص، "التراكم الرأسمالي وتوزيع الدخل وأثرهما على النمو: مقاربة ما بعد كينزية"، *مجلة إضافات اقتصادية*، المجلد 07، العدد 02، 2023 .

29.عبد الله لبيض، "الابتكار والتقدم التكنولوجي في نماذج النمو الداخلي: قراءة في نموذج رومر"، *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، المجلد 08، العدد 01، 2021 .

30.عبد الرحمن العزام، "الابتكار والتدمير الخلاق والنمو الاقتصادي: مقاربة شومبيتيرية"، *مجلة الاقتصاد والتنمية*، المجلد 06، العدد 02، 2022 .

31.مجدي الشوربجي، "أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري"، *مجلة شمال إفريقيا*، العدد 06، 2007 .

32.عماد الدين أحمد المصبح، "تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحنى آرمي وأسلوب"ARDL ، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، جامعة القصيم، المجلد 07، العدد 01، 2013 .

33.Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J., "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships", *Journal of Applied Econometrics*, Vol. 16, 2001.

34.Breusch, T., "Testing for autocorrelation in dynamic linear models", *Australian Economic Papers*, Vol. 17, 1978.

35.Godfrey, L. G., "Testing for higher order serial correlation in regression equation when the regressors contain lagged dependent variables", *Econometrica*, Vol. 46, 1978.

36.Brown, R. L., Durbin, J., & Evans, J. M., "Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationship over Time", *Journal of the Royal Statistical Society*, Series B, Vol. 37, 1975.

37.Jarque, C. M., & Bera, A. K., "A Test for Normality of Observations and Regression Residuals", *International Statistical Review*, Vol. 55, No. 2, 1987.

38.Durbin, J., & Watson, G. S., "Testing for Serial Correlation in Least Squares Regression", *Biometrika*, Vol. 37, No. 3–4, 1950.

39.Imishita, B. S., "The Impact of Bank Credit on Economic Growth in Nigeria: A VAR Approach (1960–2011)", 2013.

40.Kazimzouri, H., "The Relationship between Bank Credit and Economic Growth in Tanzania (1980–2017): An Empirical Study using ADF, VECM and Causality Tests", 2019.

الأطروحات والمذكرات الجامعية

41.بريش عبد القادر، رباط كريمة، دراسة أثر متغيرات النظام المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج(1990−2015) VAR ، جامعة الجزائر .

42.بن حمو أمينة، بوثلجة جمال عبد الناصر، أثر المتغيرات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج(1990−2000) ARDL ، جامعة الجزائر .

43.بلهوشات محمد الأمين، محيريق فوزي، قابوسة علي، أثر الائتمان البنكي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL واختبار السببيةToda & Yamamoto ، جامعة الجزائر، 2019 .

44.وفاء القرصو، أثر الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص على النشاط الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1981-2016، جامعة الجزائر، 2016 .

45.مفتاح صليحة، تحليل التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام نموذجARDL ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021 .

46.بن ساسي محمد يحيى، استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2018، أطروحة دكتوراه، جامعة الوادي، الجزائر، 2021 .

المراجع الأجنبية

47.Gujarati, D. N., & Porter, D. C., *Basic Econometrics*, 5th ed., McGraw-Hill.

48.Enders, W., *Applied Econometric Time Series*, 4th ed., Wiley.

49.Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J., "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships", *Journal of Applied Econometrics*, Vol. 16, 2001.

50.Brooks, C., *Introductory Econometrics for Finance*, Cambridge University Press, 2014.

51.Krugman, P., & Obstfeld, M., *International Economics: Theory and Policy*, Pearson Education, 2009.

52.Todaro, M., & Smith, S., *Economic Development*, Pearson Education, 2015.

53.Imishita, B. S., "The Impact of Bank Credit on Economic Growth in Nigeria: A VAR Approach (1960–2011)", 2013.

54.Kazimzouri, H., "The Relationship between Bank Credit and Economic Growth in Tanzania (1980–2017): An Empirical Study using ADF, VECM and Causality Tests", 2019.

55.Brown, R. L., Durbin, J., & Evans, J. M., "Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationship over Time", *Journal of the Royal Statistical Society*, 1975.

56.Jarque, C. M., & Bera, A. K., "A Test for Normality of Observations and Regression Residuals", *International Statistical Review*, 1987.

57.Durbin, J., & Watson, G. S., "Testing for Serial Correlation in Least Squares Regression", *Biometrika*, 1950.

القوانين والمواقع الإلكترونية

58.القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو 2023، المتضمن القانون النقدي والمصرفي، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، العدد 43، 27 يونيو 2023، المعدل والمتمم بالقانون رقم 25-17

المؤرخ في 14 ديسمبر 2025، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، العدد 88، 31 ديسمبر 2025 .

59.عماد الدين أحمد المصبح، "تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحنى آرمي وأسلوب"ARDL ، متوفر عبر :منصة المنهل

الملاحق

الملحق: الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

	LGDP	LCPS	LDS	LOPEN	INF	M2	FDI
Mean	1.082589	2.532529	3.635482	4.008826	11.25238	13.93509	0.804873
Median	1.246457	2.530924	3.605498	3.992681	8.942462	13.54843	0.780000
Maximum	1.719905	4.027906	4.056989	4.251348	53.78860	54.05141	1.960000
Minimum	0.357674	1.362877	3.234749	3.756538	-7.373748	-0.757531	-0.160000
Std. Dev.	0.470576	0.631468	0.226502	0.117766	12.53623	9.615201	0.581271
Skewness	-0.210079	0.147652	0.262044	0.204877	1.149113	2.053432	0.137752
Kurtosis	1.491188	2.706949	1.972854	2.355142	4.961078	9.996802	2.191423
Jarque-Bera	3.577357	0.252414	1.939143	0.851288	13.31118	95.98977	1.064145
Probability	0.167181	0.881432	0.379246	0.653349	0.001287	0.000000	0.587386
Sum	37.89062	88.63851	127.2419	140.3089	393.8334	487.7282	28.17055
Sum Sq. Dev.	7.529012	13.55754	1.744312	0.471544	5343.337	3143.371	11.48779
Observations	35	35	35	35	35	35	35

الملحق: قيم معايير المعلومات عند مختلف النماذج.

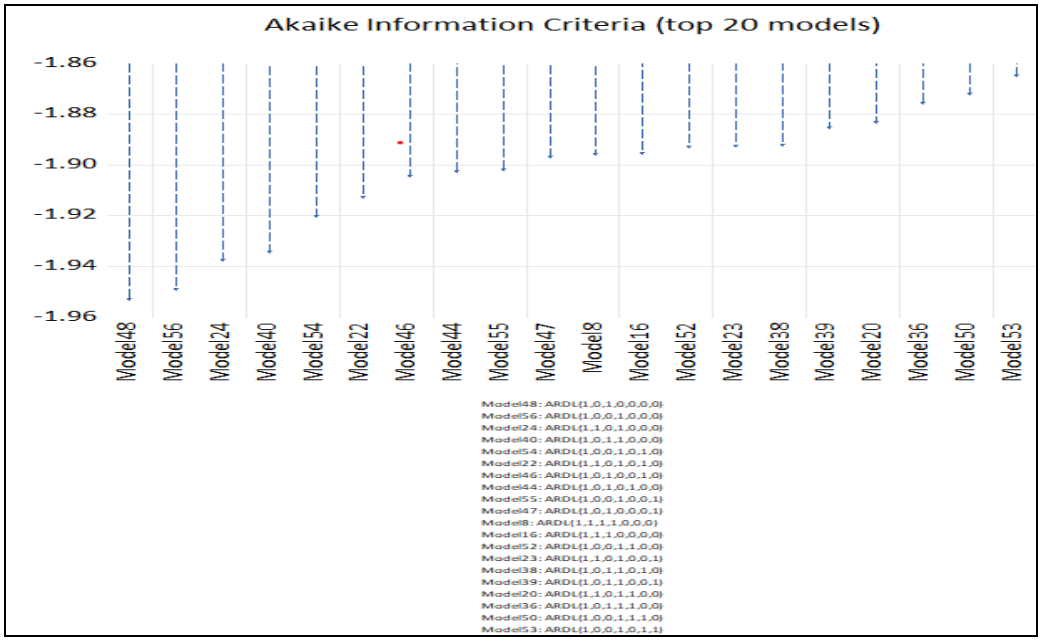

الملحق: معاملات تقدير *ARDL* في الأمد القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LGDP)
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 0, 0, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/17/26 Time: 18:53
Sample: 1990 2024
Included observations: 34

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDS)	1.174570	0.129089	9.098903	0.0000
CointEq(-1)*	-0.047686	0.007414	-6.431634	0.0000

R-squared	0.714716	Mean dependent var	0.020054
Adjusted R-squared	0.705800	S.D. dependent var	0.132920
S.E. of regression	0.072096	Akaike info criterion	-2.364614
Sum squared resid	0.166331	Schwarz criterion	-2.274828
Log likelihood	42.19843	Hannan-Quinn criter.	-2.333994
Durbin-Watson stat	1.885572		

الملحق: نتائج تقدير نموذج *ARDL* الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCPS	-0.830131	2.314320	-0.358693	0.7228
LDS	12.32640	19.83492	0.621449	0.5399
LOPEN	-14.64799	25.99940	-0.563397	0.5782
INF	-0.046479	0.086705	-0.536059	0.5967
M2	0.000941	0.043476	0.021643	0.9829
FDI	0.796626	1.925136	0.413803	0.6825
C	17.13097	39.30743	0.435820	0.6667

الملحق: نتائج اختبار*CUSUM*

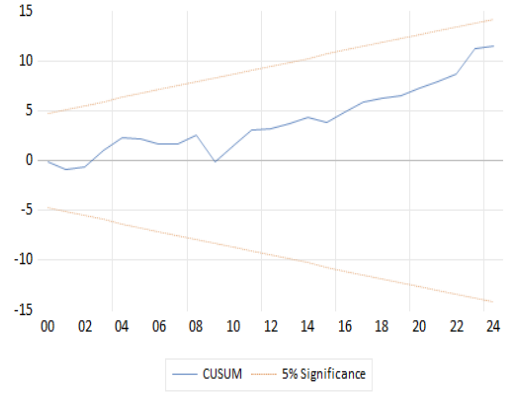

الملحق: نتائج اختبار **CUSUMQS**